مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: السياسات الاقتصادية والحد من التطرف العنيف في العراق بعد عام 2003
اسم الكاتب: م.د. كوثر حسن غازي الياسري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9762
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 10:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 2- September. 2025
المجلد ١٥- العدد ٢ – ايلول ٢٠٢٥

Economic Policies to Counter Violent Extremism in Iraq after 2003

[1] Kawthar hassan Ghazi Alyasiri
University of Mosul / College of Political Science

Abstract:

The relationship between economic policies and violent extremism is complex and multidimensional, as economic factors play a pivotal role in shaping the environment that may either fuel or curb extremism. Economic policies that combat corruption, promote economic justice, create job opportunities, and improve public services can reduce the appeal of extremist ideologies. Conversely, policies that deepen corruption, poverty, and inequality can create a fertile ground for extremism. Therefore, economic policies should be an integral part of a comprehensive strategy to counter violent extremism.

1: Email:
Kawthar.hasan.gazy@uomosul.edu.iq
2: Email:

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.158672.1486

Submitted: 15/1/2025
Accepted: 20/1/2025
Published: 1/9/2025

Keywords:
economic policies
violence
extremism.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

السياسات الاقتصادية والحد من التطرف العنيف في العراق بعد عام ٢٠٠٣

[١] م.د كوثر حسن غازي الياسري
[١] جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية

الملخص:

تعتبر العلاقة بين السياسات الاقتصادية والتطرف العنيف علاقة معقدة ومتعددة الأبعاد، حيث تلعب العوامل الاقتصادية دورًا محوريًا في تشكيل البيئة التي قد تغذي التطرف أو تحد منه. فالسياسات الاقتصادية التي تكافح الفساد وتعزز العدالة الاقتصادية وتوفر فرص عمل وتحسن الخدمات العامة يمكن أن تقلل من جاذبية الأفكار المتطرفة. في المقابل، السياسات التي تعمق ظاهر الفساد والفقر وعدم المساواة يمكن أن تخلق بيئة خصبة للتطرف. لذلك، يجب أن تكون السياسات الاقتصادية جزءًا من استراتيجية شاملة لمكافحة التطرف العنيف.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاقتصادية ، العنف ، التطرف.

المقدمة

شهد العراق تحولات جذرية بعد عام ٢٠٠٣، حيث أدى سقوط النظام السابق إلى تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة. ومع انتهاء مرحلة الحكم الشمولي وبدء عملية إعادة بناء الدولة، واجه العراق تحديات كبيرة على مختلف الأصعدة، لا سيما في المجال الاقتصادي. فقد كانت البلاد تعاني من آثار الحروب والعقوبات الدولية التي أضعفت بنيتها التحتية واقتصادها الوطني، مما أدى إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، مثل الفقر والبطالة وعدم المساواة. في هذا السياق، برزت ظاهرة التطرف العنيف كواحدة من أخطر التحديات التي واجهت العراق بعد عام ٢٠٠٣. وقد ارتبطت هذه الظاهرة بعوامل متعددة، منها السياسية والاجتماعية والثقافية، إلا أن العوامل الاقتصادية كانت أحد المحركات الرئيسية التي ساهمت في تفشي التطرف. فتشتيت القرار السياسي والفساد الإداري والمالي فضلا عن الفقر المزمن، وغياب الفرص الاقتصادية، وعدم العدالة في توزيع الثروة، خلقت بيئة خصبة لتجنيد الأفراد في الجماعات المتطرفة التي استغلت هذه الظروف لتعزيز نفوذها. وبالمقابل فإن السياسات الاقتصادية إذا كانت ناجحة وفعالة يمكن أن تكون أداة قوية لمنع انتشار التطرف العنيف من خلال معالجة الأسباب الجذرية التي تغذيه.

والعراق من الناحية الاقتصادية على الرغم من وفرة موارده المالية والمادية والبشرية فهو يعاني من إشكاليات وتحديات واختلالات هيكلية وبنيوية واسعة لأسباب داخلية وأخرى خارجية، ليس بسبب ضعف السياسات الاقتصادية فحسب بل بسبب مصادرة القرار الاقتصادي بحيث أصبحت القرارات ذات طابع سياسي أكثر منه اقتصادي، مما أدى إلى

تعميق تلك الاختلالات فضلا عن كونه ما يزال اقتصادا ريعيا (أحادي الجانب) على الرغم من توفر الموارد العديدة والمتنوعة والإمكانات المادية والبشرية. وبشكل عام فإن أهم مشاكل الاقتصاد العراقي هي عدم القدرة على إدارة الموارد الاقتصادية، لعدم وجود الشخص المناسب في المكان المناسب وغياب الرؤى المستقبلية في سياسة وتخطيط الاقتصاد العراقي.

أولاً: أهمية البحث: تنطلق أهمية البحث من كونها تسعى إلى فهم العلاقة بين السياسات الاقتصادية والتطرف العنيف في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وتقديم رؤى تساعد في تصميم سياسات أكثر فاعلية من خلال المقومات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، التي تعزز من دور السياسات الاقتصادية بشكل إيجابي وناجح، وبالتالي تسهم في الحد من ظاهرة التطرف العنيف.

ثانياً: اهداف البحث: يهدف البحث إلى الآتي:

١. التعرف على السياسات الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣.
٢. التعرف على اهم التحديات التي تواجه السياسات الاقتصادية في الحد من التطرف العنيف في العراق.
٣. التعرف على اهم مقومات السياسات الاقتصادية في الحد من التطرف العنيف في العراق.

ثالثاً: إشكالية البحث: تنطلق الإشكالية من فكرة مفادها مدى فعالية السياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ودورها في الحد من التطرف العنيف، ومن خلال ذلك تطرح اشكاليتنا جملة من التساؤلات البحثية على النحو الآتي:

١. ماهي السياسات الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟
٢. ماهي التحديات التي واجهت السياسات الاقتصادية في الحد من التطرف العنيف في العراق؟
٣. ماهي مقومات السياسات الاقتصادية في الحد من التطرف العنيف في العراق؟

رابعاً: فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك علاقة طردية موجبة بين السياسات الاقتصادية والتطرف العنيف، اذ كلما كانت السياسات الاقتصادية فاعلة وشاملة في العراق يمكن أن تسهم بشكل كبير في الحد من التطرف العنيف، من خلال توفير فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، مما يقلل من الدوافع الاقتصادية والاجتماعية التي تغذي التطرف العنيف. والعكس صحيح.

خامساً: منهج البحث: اعتمد البحث اساسا على منهج دراسة الحالة كمنهج رئيس، وعلى عدد من المداخل للتأسيس للبحث، وهي:

١. **المدخل التحليل النظمي:** لدراسة المؤسسات الاقتصادية في العراق.

٢. **المدخل الوصفي التحليلي،** كون الدراسة تقدم وصفا تحليلا لدور السياسات الاقتصادية للمساهمة في الحد من التطرف العنيف العراق.

سادساً: هيكلية البحث: تناول البحث مقدمة وخاتمة وثلاث مباحث تكلم المبحث الأول عن السياسات الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بينما تناول المبحث الثاني تحديات السياسات الاقتصادية في الحد من التطرف العنيف، اما المبحث الثالث تناول مقومات السياسات الاقتصادية في الحد من التطرف العنيف.

I. المبحث الاول

السياسات الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

تمثل السياسات الاقتصادية بكونها عبارة عن مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات الاقتصادية رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، واهمها الاستقرار الاقتصادي. اذ ان للكل سياسة لها اثار مرغوبة وأخرى غير مرغوبة، تحاول وتعمل السياسة الاقتصادية على تحقيق الأولى والتقليل من الثانية بسياسات مضادة [١] .

واجه الاقتصاد العراقي عدة صدمات وأزمات طيلة العقود الثلاثة الأخيرة، ولم يكن لديه القدرة لمواجهتها على الرغم مما يمتلكه من موارد مادية وبشرية، وكرست مفهوم أحادية الاقتصاد وجعلته يتسم بكونه ذات طابع ريعي بامتياز يعتمد بنحو مطلق على إيرادات النفط في تمويل النفقات العامة للدولة، أو أن يصبح الإنفاق الحكومي محددا رئيساً لمسارات التنمية وهذا أن دل على شيء، فإنه يدل على عمق وحدة الاختلالات الهيكلية في العديد من مفاصل الاقتصاد العراقي [٢].

ان أحداث(٩/نيسان/٢٠٠٣)وانهيار النظام السابق فرضت سلطة الائتلاف سياسة اقتصادية جديدة، تمثلت بمنهج التحول نحو اقتصاد السوق وبناء نظام اقتصادي ليبرالي بعد مرحلة من الزمن طغت فيها توجهات الإدارة المركزية في الاقتصاد العراقي، لذلك اهتمت خطوات التحول في الجانب الاقتصادي بوضع القوانين والتشريعات التي تضمنت حرية النشاط الاقتصادي، واتخذت تدابير وإجراءات طالت العديد من المجالات لتفعيل آليات السوق وأدواتها [٣].

---

(١) أكرم عبد العزيز عبد الوهاب، "السياسات الاقتصادية وقدرتها في اصلاح مناخ الاستثمار في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، المجلد (٢٦)، العدد (١١٧)، (٢٠٢٠): ص٤٠٨.

(٢) كريم سالم حسين، *الإصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ رؤية مستقبلية*، (مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨)، ص١٠.

(٣) المصدر نفسه، ص١٥.

وبالحديث عن الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ باعتباره القانون الأعلى في العراق ووثيقة رئيسية للمبادئ الأساسية في كافة ميادين الحياة للدولة العراقية ، وبخاصة الاقتصادية منها وذلك من خلال تأكيده على جملة من المعايير والمبادئ الاقتصادية والاجتماعية والتي تناولتها العديد من مواده، والتي ركزت على صيانة الملكية الخاصة وحق العراقي في التملك في أي مكان في العراق ، وأيضا ركز على حرية انتقال الأيدي العاملة والبضائع ورؤوس الأموال العراقية بين الأقاليم والمحافظات، وتكلم أيضا عن ان الدولة تتكفل في إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته. وايضا كفل تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة [١].

أن الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ لم ينص صراحة على طبيعة وفلسفة النظام الاقتصادي المنشود للبلاد ، بكونه رأسماليا أم مختلطا أم اشتراكياً ، بل وضع آليات ومبادئ عمل هي اقرب في جوهرها للنظام الاقتصادي الرأسمالي ولخطوات الحرية الاقتصادية مع المحافظة على دور مركزي محدود للدولة في بعض الاختصاصات [٢].

وفي هذا السياق لابد من التطرق وبإيجاز للسياسات الاقتصادية المطبقة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وهي كالاتي:

أولا: السياسات النقدية

تعرف السياسة النقدية على انها مجموعة من النصوص والقوانين والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على المعروض النقدي بالتوسع والانكماش بغية تحقيق اهداف اقتصادية [٣].

تعتبر السياسة النقدية جزءا مهما من السياسة الاقتصادية الكلية اذ انها تؤدي دورا أساسيا وفاعلا في تنظيم عرض النقود والتحكم بالسيولة النقدية والائتمان. ومن خلال هذا الدور المهم تستطيع السلطة النقدية والمتمثلة بالمصرف المركزي كأعلى سلطة نقدية ان تحقق اهداف حيوية محددة وفق أولويات تقررها المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد، فأحيانا تستخدم السلطة النقدية اهداف وسيطة كعرض النقود وأسعار الفائدة [٤].

---

(١) للمزيد، ينظر الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، المواد (٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦)

(٢) عبد علي كاظم وخضير عباس احمد، "السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأميركي"، *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية المالية*، المجلد (٣)، العدد (٢)، (٢٠١١): ص١٠.

(٣) عبد المجيد قدي، *المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية*، (بغداد: ديوان المطبوعات الجامعية ، ٢٠٠٣)، ص٥٣.

(٤) آيه علاء الدين عبد الهادي وصبحي حسون عباس، "إثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق دراسة تحليلية للمدة ٢٠٠٤ _ ٢٠٢٠"، *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، المجلد (٢٠)، العدد (٧٣) ، (٢٠٢٢): ص٢٢٩.

شهد العراق بعد ٢٠٠٣ تغيراً في مؤشرات السياسية النقدية وجاء هذا التغيير نتيجة السياسات والإجراءات المتبعة أهمها: (١)

١. أصدار القانون الخاص رقم (٥٦) لعام ٢٠٠٤ الذي بموجبه منح البنك المركزي الاستقلالية في ممارسة مهامه. ولابد من الإشارة إلى مفهوم الاستقلالية التي حصل عليها البنك المركزي العراقي والتي تعني ثلاث نقاط جوهرية: (٢)

أ. عدم إقراض الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر.

ب. عدم تلقي أوامر من الحكومة في تسيير أدوات السياسة النقدية.

ت. خضوع حساباتها للمدقق الخارجي وفقا لمعايير التدقيق الدولية للبنوك المركزية، الا ان هذه الاستقلالية هي ضمن الحكومة ولا يمكن نفي التعاون والتشاور في تحقيق الأهداف الاقتصادية للبلد.

٢. تسهيلات الانكشاف للمصارف التي تملك احتياطات لدى البنك المركزي وتسهيلات مقرض الملجأ الأخير والذي يمنح البنوك التي تعاني من مشكلة السيولة لقاء ضمان بيع وشراء الأوراق المالية لوزارة المالية.

٣. مزاد العملة الأجنبية الذي بدأ منذ (٢٠٠٣/١٠/٤) وبموجبه يبيع البنك المركزي الدولار ويشتريه بأسلوب المزادات اليومية من اجل الحفاظ على سعر صرف مستقر للدينار.

وقد اضطلع البنك المركزي العراقي، باعتباره السلطة التنفيذية المسؤول عن السياسة النقدية بكل جوانبها وأدواتها، إلى جانب وظائفه المعروفة، وبخاصة عقب إصدار القانون رقم (٥٦) لعام ٢٠٠٤ والذي منحه استقلالية تامة عن الجهات الحكومية الأخرى ، عندئذ وضعت السلطة التنفيذية في ظل التحولات التي يعيشها العراق مجموعة من المرتكزات واتخذت العديد من الإجراءات والخطوات الهامة على الصعيد النقدي وأهمها الاتي: (٣)

١. **استبدال العملة:** تم الانتهاء من استبدال العملة الوطنية في (٢٠٠٤/١/١٥)، وقد حملت هذه الخطوة العديد من المزايا الهامة وفي مقدمتها تطبيق إجراءات متزايدة لمكافحة التزوير، وإقرار عملة موحدة تستخدم في كافة أنحاء العراق بعد إن كانت هناك نوعين من العملة والتي أطلق عليها مجازا بالدينار الورقي الذي يطبع في بغداد والدينار الذي يطبع في الخارج (الطبعة السويسرية) مما أعاد الثقة بالدينار العراقي وساهم في توحيد وتحسين سعر صرفه بشكل واضح.

٢. **تحرير القطاع المالي:** أعلن البنك المركزي واعتبارا من (٢٠٠٤/٣/١) عن تخليه عن تحديد أسعار الفائدة التي يتقاضاها أو تدفعها المصارف والمؤسسات المالية لزبائنها والتي

---

(١) حيدر طالب موسى وكريم سالم حسين، "دور السياسات الاقتصادية الكلية في النمو الاقتصادي في العراق"، *مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية*، المجلد (١١)، العدد (٢)، (٢٠٢١): ص٢٢١.

(٢) ثريا الخزرجي، "السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر"، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، العدد (٢٣)، (٢٠١٠): ص٨.

(٣) ينظر: عبد علي كاظم وخضير عباس احمد، مصدر سبق ذكره، ص١٦-١٧.

استخدمها كأداة نقدية مباشرة طوال فترة الحصار الاقتصادي، ما جعل آليات العرض والطلب تعمل بكفاءة ومنافسة عاليتين في السوق المالية.

٣. **تراخيص المصارف الأجنبية:** وقد أثمرت هذه الخطوة من خلال استلام البنك المركزي للعديد من الطلبات من المصارف الأجنبية لفتح فروع لها في بغداد.

وعند الإشارة إلى الأدوات التي اعتمدتها السياسة النقدية حديثا هي الأدوات الكمية غير المباشرة والتي تشمل (الاحتياط القانوني، السوق المفتوحة، سعر الخصم)، يضاف إلى أدوات مبتكرة وفاعلة كمزادات العملة الأجنبية (الدولار)، يضاف إلى اعتمادها على مثبت اسمي يتم من خلاله الوصول إلى الأهداف المرسومة كاستخدام إشارة سعر الصرف للدينار وإشارة سعر الفائدة حيث تمثل أبرز وأهم الأدوات المستخدمة في الحد من التضخم والتقليل من السيولة وزيادة قيمة الدينار، يضاف إلى بعض القرارات والخطوات المهمة التي قام بها البنك المركزي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ حيث أتاح له القانون الجديد استقلالية في اتخاذ بعض القرارات وخصوصا أن البنك المركزي لم يعد تابعا إلى القرارات السياسية أو المالية والتي جعلت منه سابقا الممول الرئيسي لعجز موازنة الدولة أو ما يسمى (الرافعة المالية)، وهذا بحد ذاته هو نجاح وفرصة ذهبية لصانعي القرار الاقتصادي والنقدي خصوصا لرسم سياسات نقدية هادفة تصب في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية[١]. وان تلك الاهداف مجتمعة اذا ما تم تحقيقها ستقود الى بناء ركائز قوة للاستقرار الاقتصادي ومقدمات ملائمة لمناخ الاستثمار المرغوب بالإضافة الى تعميق السوق المالية وتقوية سبل الوساطة فيها وتمكينها للاندماج في النظام المالي العالمي[٢].

يتضح مما تقدم، إن السياسة النقدية التي طبقها البنك المركزي العراقي حققت جانباً مهماً من أهداف السياسة النقدية العامة للدولة في تحقيق استقرار نسبي لأسعار الصرف ومواجهة التضخم النقدي وبما يعزز العمل بالسياسات الأخرى للاقتصاد الوطني.

ثانيا: السياسات المالية

يقصد بالسياسة المالية استخدام الضرائب والنفقات العامة والقروض العامة من قبل الحكومة في تحقيق المطالب المهمة التي تهدف إليها، منها تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، تحقيق مستوى من التشغيل المرغوب فيه، فضلا عن تحقيق التطور في مستوى النمو والتنمية الاقتصادية [٣].

(١) ثريا الخزرجي، مصدر سبق ذكره، ص٨.

(٢) محمود محمد محمود داغر واحسان جبر عاشور، "دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١١"، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، المجلد (٢٠)، العدد (٧٧)، (٢٠١٤): ص ٢٠٥.

(٣) لقمان عثمان عمر ولاوين رفيق احمد، "تحليل البعد المالي للمتغيرات النقدية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)"، *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، المجلد (١٩)، العدد (٦٢)، (٢٠٢٣): ص٣٧٧.

تحظى السياسة المالية بمكانة مهمة بين السياسات الاقتصادية الكلية، إذ تمثل أداة رئيسة يمكن للحكومة استعمالها في توجيه مسار النشاط الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، وذلك بفضل أدواتها ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي. **وتسعى السياسة المالية الى القيام بوظائفها وتحقيق اهدافها عبر ادواتها وهي:** [١]

١. النفقات العامة: وهي مبالغ نقدية تخرج من ذمة الحكومة او أحد هيئاتها بهدف تحقيق منفعة عامة.
٢. **الإيرادات العامة:** وهي الموارد المالية اللازمة التي تحصل عليها الحكومة للقيام بوظائفها وتغطية نفقاتها لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية.

والسياسية المالية في العراق، يعتمد مسارها على الموازنة العامة والتي تعتمد هي الأخرى على عوائد النفط العراقي، والذي يشكل مركز الثقل في حركة الموازنة في اقتصاد ريعي، يعرف على انه شديد الأحادية، تتأثر من خلالها الموازنة العامة بصورة كبيرة [٢].

كما واستندت السياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بناءاً على التوجه الجديد للاقتصاد القائم على أساس الإصلاح والانفتاح الاقتصادي حسب الخطاب المعلن مع محاولة إعطاء القطاع الخاص أهمية استثنائية كذلك السعي الى تنويع مصادر التمويل وادرة الدين العام وتشجيع الاستثمار الخاص اجنبيا ام محلياً. وقد كان ابرز سمات الاصلاح الاقتصادي هو سياسة تخفيض الدعم الحكومي والمتمثلة بالبطاقة التموينية وقد بدأت سياسة التخفيض هذه منذ عام ٢٠٠٦ من خلال رفع الدعم تدريجيا عن أسعار المشتقات النفطية وتخفيض تخصيصات برنامج دعم البطاقة التموينية بنسبة (٢٥%) وبالمقابل تم تخصيص رواتب لقطاعات واسعة ضمن شبكة الحماية الاجتماعية كما تبنت السياسة المالية توجهات جديدة في اليات التخصص المالي استندت الى الإدارة اللامركزية في منح الصلاحيات لمجالس المحافظات في التخطيط والتنفيذ لمشاريعها التنموية وقد جاء هذا التغير بناءاً على تغير النظام السياسي في العراق من نظام حكم مركزي الى نظام حكم فيدرالي وفقا للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ وبالتالي تحويل الموازنة العامة لدولة الى الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق والتي تضم موازن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم [٣].

---

(١) تقييم السياسية المالية في العراق، بحث صادر من وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، ٢٠٢٢، ص٣_٤، تاريخ الزيارة (٢٠٢٥/١/١٨)، على شبكة المعلومات العالمية، على الرابط الاتي:
https://www.mop.gov.iq/documents/economic-policies/economic-models/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%202022.pdf

(٢) مظهر محمد صالح، "السياسة المالية في العراق بين المدخل الصعب والمخرج الأمثل"، صحيفة الصباح بغداد، (٢٠٠٩/٢/٧).

(٣) عبد الجبار محمود العبيدي وعامر سامي منير، "اتجاهات السياسة الاقتصادية في العراق لما بعد عام ٢٠٠٣"، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد*، المجلد (٢١)، العدد (٨٥)، (٢٠١٥): ص٢٦٧.

وتعكس ظاهرة اعتماد الموازنة العامة في العراق على أسعار النفط كمثبت ديناميكي لها (وبخاصة إن العائدات المالية النفطية في العراق تشكل نحو"٩٥%" من إجمالي الموارد المالية للبلاد) مما يؤشر وبشكل لا يقبل اللبس تراجع دور أدوات السياسة المالية الأخرى مما يهدد مستقبل تطبيقات السياسة المالية وبالتالي ينعكس سلبا على مجمل السياسات الاقتصادية المطبقة في البلاد مستقبلا[١].

٣. السياسات النفطية

يحتل العراق المركز الخامس عالميا باحتياطي نفط يبلغ (١٤٨) مليارا و(٨٠٠) الف برميل. وهو ثاني أكبر بلد منتج للنفط الخام في منظمة البلدان المصدرة للبترول " أوبك" بعد السعودية بمتوسط إنتاج يبلغ (٤,٦) ملايين برميل يوميا في الظروف الطبيعية، وهو يعتمد على ايراداته للتمويل ما يصل إلى (٩٥%) من نفقات الدولة ويخطط للوصول إلى إنتاج (٨) ملايين برميل يوميا خلال العقدين المقبلين. ويعد النفط المحرك الرئيسي لأغلب نشاطات العراق الاقتصادية انتاجيا وتجاريا وماليا [٢].

لذا فان لإنتاج النفط علاقة قوية بواقع الاقتصاد العراقي، اذ يلعب القطاع النفطي دورا بارزا ومؤثرا في عملية التنمية الاقتصادية، وتعتمد ميزانية الحكومة وبشكل كبير على العائدات النفطية التي تشكل حوالي (٩٥%) من مجموع الإيرادات الحكومية كما ذكرنا، حيث يعد النفط المصدر الأول للموارد المالية من العملات الأجنبية، وبالتالي تكمن أهميته الاستراتيجية في تمويل أوجه الانفاق الاستثماري اللازم لعملية إعادة اعمار العراق[٣].

وقبيل شن الحرب على العراق في عام ٢٠٠٣، قامت الإدارة الأميركية بتشكيل (١٥) لجنة من خبراء أميركيين وأعداد من المغتربين العراقيين، وكانت واحدة منها تتعلق بوضع سياسة جديدة للقطاع النفطي وهيكلية جديدة له، واستهدفت بوضوح العمل على خصخصة الصناعة النفطية، وفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية، وبعبارة أخرى إلغاء قرارات التأميم، التي صدرت قبل اعوام، وتم خلال أيام من الاحتلال تعيين شخصية أميركية لإدارة القطاع النفطي استمرت لمدة ستة شهور، وأنيط العمل لما سمي بإعادة تأهيل القطاع بشركات أميركية مثل (هاليبرتون، بكتل، بارسونز، وورلي.. وغيرها) [٤].

---

(١) عبد علي كاظم وخضير عباس احمد، مصدر سبق ذكره، ص١٧_١٨.

(٢) عصام الجلبي، "صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، في برنامج مستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال"، *أعمال ندوة دراسات الوحدة العربية حول مستقبل العراق_ بيروت*، (٢٠٠٥): ص٣٠.

(٣) احمد جاسم جبار الياسري، *النفط ومستقبل التنمية في العراق*، ط٣، (بيروت: العارف للمطبوعات، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية ٢٠١٠)، ص١١٦.

(٤) عصام الجلبي، "النفط والصراع السياسي في العراق"، تقرير منشور على موقع مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ (٢٠١٢/٤/٥)، تاريخ الزيارة (٢٠٢٥/٣/٣)، على شبكة المعلومات العالمية، على الرابط الاتي:

https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/20124512618304734Oil%20and%20the%20political%20conflict%20in%20Iraq.pdf

واستكمالاً لما تقدم، فقد حرص الحاكم الأميركي "بول بريمر" والسياسيون العراقيون في السلطة الجديدة على العمل لتضمين الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ مبادئ تتعلق باعتماد الفيدرالية وإنشاء الأقاليم، معززة بنصوص أكثر غموضًا فيما يتعلَّق بإدارة الثروات النفطية وهيكلية ومسؤوليات القطاع النفطي، وبشكل خاص بالمواد (١١١) و(١١٢)، والمواد الأخرى ذات العلاقة، مما حفز البعض وبشكل خاص سلطة إقليم كردستان على فرض أسلوب لا مركزي بإدارة شؤون النفط في وقت لا تسمح فيه الجيولوجيا والجغرافيا بذلك، بل ويُفترض إن كانت مصلحة العراق الموحد هي الهدف أن تستثمره الإدارة مركزيًّا بعيدًا عن الخصومات السياسية، وما نجم عنها من تبعات وارتباطات طائفية ومناطقية وحزبية ومصالح شخصية. وقد شجع المثال الكردي حدوث تصرفات مشابهة في محافظات أخرى مثل: البصرة، وميسان، والناصرية، والأنبار[١].

وبعد نقل السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة عام ٢٠٠٤، بدأت الحكومة في إعادة هيكلة قطاع النفط. اذ تم تشكيل وزارة النفط العراقية الجديدة، والتي عملت على إعادة تأهيل الحقول النفطية الكبرى مثل حقول الرميلة وكركوك. وبعد ذلك تم إصدار قانون النفط والغاز العراقي الجديد عام ٢٠٠٧، والذي كان يهدف إلى تنظيم قطاع النفط وجذب الاستثمارات الأجنبية. ومع ذلك، لم يتم إقراره بشكل نهائي بسبب الخلافات السياسية بين الأطراف العراقية[٢].

وفي عام ٢٠٠٩، أطلقت الحكومة العراقية جولة تراخيص لاستثمار الحقول النفطية الكبرى، حيث تم توقيع عقود خدمة فنية مع شركات نفطية عالمية مثل "بريتش بتروليوم" و"شيفرون" و"إكسون موبيل". هذه العقود سمحت للعراق بزيادة إنتاج النفط بشكل كبير، حيث ارتفع الإنتاج من حوالي (٢,٥) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٩ إلى أكثر من (٤) ملايين برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٤. وسرعان مل دخلت جولات التراخيص الى ميدان الخلافات السياسية في العراق حيث اعتبرها البعض غير مواتية للعراق من الناحية المالية [٣].

---

(١) عصام الجلبي، "النفط والصراع السياسي في العراق"، تقرير منشور على موقع مركز الجزيرة للدراسات، مصدر سبق ذكره.

(٢) للمزيد ينظر: يحيى حمود حسن، *دراسات في الاقتصاد العراقي*، ط١، (مطبعة الساقي للطباعة والنشر،٢٠١٢)، ص٤٠_٤٥.

(٣) خضير عباس النداوي، "السياسة النفطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بين المحددات السياسية والابعاد الاقتصادية"، بحث منشور بتاريخ (٢٠١٠/٥/١)، تاريخ الزيارة (٢٠٢٥/١/٩)، على شبكة المعلومات العالمية، على الرابط الاتي:
https://araa.sa/index.php?view=article&id=2953:2003&Itemid=172&option=com_content

(*) ان الأزمة المالية التي مر بها العراق ناجمة عن انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام ٢٠١٤ إذ هبطت هذه الأسعار من معدل (١٠٠$) للبرميل (خام برنت) إلى أقل من (٤٠$)للبرميل أي فقد أكثر من ٦٠ % من قيمته، وان انخفاض أسعار النفط من دون السعر الذي اعتمد في الموازنة يزيد العجز ويسبب عدم الاستقرار المالي، ينظر: فالح نغيمش مطر الزبيدي ونسرين مصطو شرفاني، "الازمة المالية الراهنة ولجوء العراق الى صندوق النقد الدولي (الاثار والبدائل الأخرى)"، *مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية*، العدد (٥٨)، (٢٠١٧): ص٦.

وفي عام ٢٠١٤ واجه العراق "صدمة مزدوجة" تتمثل في هجمات تنظيم (داعش) والهبوط الذي تشهده أسعار النفط (*) على مستوى العالم. وإذا كان الهدف المعلن لتشكيل الحكومة العراقية آنذاك برئاسة رئيس الوزراء السابق "حيدر العبادي" هو التصدي لهذه الاعتداءات والتعامل مع الكارثة الإنسانية التي نجمت عنها، فإن الحكومة تواجه في الوقت ذاته تهديدا آخر ينبع هذه المرة من طبيعة الاقتصاد ويكشف النقاب بوضوح عن مواطن الضعف التي يجلبها الاعتماد الشديد على النفط. لذلك عانت الموازنة العامة للدولة من نقص حاد في الإيرادات نتيجة اعتمادها بشكل رئيس على إيرادات بيع النفط الخام وبالمقابل ارتفاع نسبة النفقات العامة ولا سيما العسكرية منها من اجل التصدي لهجمات تنظيم داعش الإرهابي. بعد هزيمة تنظيم داعش الارهابي عام ٢٠١٧، ركزت الحكومة العراقية على زيادة إنتاج النفط وتصديره لتعويض الخسائر الاقتصادية. لذلك قامت بتوقيع اتفاقيات جديدة مع شركات نفطية عالمية لتطوير الحقول النفطية، بما في ذلك الحقول في محافظات البصرة وذي قار[١].

ويمكن القول انه لا يوجد سياسة نفطية واضحة المعالم في العراق وكل ما نستطيع قوله ان الحرب الامريكية على العراق دمرت البنى التحتية ولا يوجد نشاط اقتصادي معين يعين الاقتصاد العراقي ويضع منه الركيزة الأساسية للاعتماد عليه في تسخير موارد العراق مما اضطرت القيادات السياسية الاعتماد على مورد النفط. وقد استخدمت إيرادات النفط لإعادة البنى التحتية ومكافحة الإرهاب ولم تنكر جديا في تحديث المكائن والاليات لاستخراج المورد النفطي الذي هو الأساس في الاقتصاد والمورد الوحيد الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي واتبعت عدة سياسات لغرض استثمار الموارد النفطية من قبل الشركات الاستثمارية الأجنبية، ونتيجة للازمة المالية العالمية فان الوضع ملائم للاستثمار في الابار النفطية العراقية، ولكن موضوع الإرهاب وعدم استقرار البلاد بعد عام ٢٠١٤ اقتصاديا جعل الشركات الاستثمارية الأجنبية تعزف عن الاستثمار في الابار العراقية فضلا عن وجود مشكلة الفساد الإداري والمالي في مختلف الدوائر ومنها وزارة النفط[٢].

رابعا: السياسة التجارية

تشغل السياسة التجارية حيزا كبيرا من التجارة الخارجية العالمية وهي جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية والتي لها علاقة في برامج التنمية الاقتصادية [٣]. شهدت السياسة

(١) عبير علي ناصر وسالم عواد هادي، "دور أدوات السياسية المالية لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة على وفق شروط صندوق النقد الدولي"، *مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد*، المجلد (١٤)، العدد (٤٨)، (٢٠١٩): ص١.

(٢) جعفر طالب الجنديل وكوثر محمد دهيم، "واقع السياسة النفطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ المشاكل والمعوقات"، *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي*، المجلد (١)، (٢٠١٢): ص٥٨.

(3) P.H. Linder, International Economics ed.8 Richard, part 2, Untied State,1988, p.34.

التجارية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحولات كبيرة نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية التي أعقبت الغزو الأمريكي وسقوط النظام السابق. هذه التحولات أثرت على هيكل الاقتصاد العراقي وعلاقاته التجارية مع العالم. فيما يلي أبرز ملامح السياسة التجارية في العراق بعد ٢٠٠٣:

١. التحول نحو اقتصاد السوق

ان السياسة التجارية التي سادت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والتي وضع أسسها ورسم سياقاتها الاقتصادية الحاكم الإداري الامريكي بعد الاحتلال الهادفة إلى الانتقال من مركزية السياسة التجارية التي كانت تدار من قبل القطاع الحكومي بنسبة(٨٠%) إلى إطلاق العنان لحركة البضائع ورؤوس الأموال دون قيود، أي تبنت الحكومة العراقية سياسات اقتصادية تهدف إلى تحرير الاقتصاد والتحول من النظام المركزي إلى اقتصاد السوق[١].

٢. فتح الأسواق أمام الاستيراد:

سمحت الحكومة العراقية بفتح الأسواق أمام الواردات الأجنبية بشكل كبير، مما أدى إلى تدفق السلع المستوردة من دول الجوار مثل تركيا وإيران والصين. أدى ذلك إلى زيادة المنافسة في السوق المحلية، لكنه أثر سلبًا على بعض الصناعات المحلية التي لم تكن قادرة على المنافسة، وبالتالي أثر سلبًا على بعض القطاعات الإنتاجية[٢].

٣. الاعتماد على عائدات النفط:

لا يزال الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، التي تمثل الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية والعملات الأجنبية. أدى هذا الاعتماد إلى تقلبات في السياسة التجارية بسبب التغيرات في أسعار النفط العالمية[٣].

٤. معدل نمو التجارة الخارجية والعلاقات التجارية الدولية

ازدادت نسبة نمو الصادرات العراقية وخصوصا الصادرات النفطية التي تستحوذ على النسبة الأكبر من حجم الصادرات الاجمالية، وكذلك الحال بالنسبة للاستيراد، الا ان نمو الاستيرادات كان له اثار سلبية على معدل نمو التجارة الخارجية العراقية بسبب ان المردود المتأتي من الصادرات يذهب معظمه لتغطية وتسديد مبالغ الاستيرادات[٤]. وبالتالي أدى ذلك الى ان تواجه السياسة التجارية العراقية العجز الدائم في الميزان التجاري في مجال التصدير

---

(١) ينظر: عمار محمود الربيعي وشيماء شاكر السعدي،" واقع السياسة التجارية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وإمكانيات تطويرها"، *مجلة اهل البيت*، المجلد (١)، العدد (٣٤)، (٢٠٢٤): ص٤٨٦.

(٢) للمزيد ينظر: عبد الرحمن سيف سردار، *اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل*، ط١، (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، ٢٠١٥)، ص٣٠- ٣٤.

(٣) ينظر: حمدية شاكر مسلم وهديل حميد محمود، "اثار السياسة التجارية على تنوع الصادرات العراقية بعد عام ٢٠٠٣ مقارنة مع التجربة الماليزية"، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد*، المجلد (٢٤)، العدد (١٠٥)، (٢٠١٨): ص٤١٤_٤١٥.

(٤) حمدية شاكر مسلم وهديل حميد محمود، مصدر سبق ذكره، ص٤١٣.

اذا ما تم استبعاد تصدير البترول وتعاظم أبواب الاستيراد التي شملت أبسط السلع التي تعد من المنتجات التقليدية نتيجة لتخلف الجهاز الإنتاجي وغياب التنسيق بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وهذا بدوره يؤثر سلباً على نمو التجارة الخارجية بسبب عدم التكافؤ بين الصادرات والاستيرادات [١].

وبالنسبة للعلاقات التجارية الدولية تحسنت العلاقات التجارية للعراق مع الدول المجاورة بعد عام ٢٠٠٣ مثل تركيا، إيران، الأردن، ودول الخليج. اذ أصبحت تركيا وإيران من أهم الشركاء التجاريين للعراق، حيث يتم استيراد سلع استهلاكية ومواد بناء بشكل كبير. وكذلك تم توقيع اتفاقيات تجارية مع دول الجوار لتعزيز التبادل التجاري.

وكما واهتم العراق بطلب الانتماء إلى منظمة التجارة الدولية واصبح لاحقا عضوا مراقبا فيها مع أنه لا يمتلك أية إمكانية لتنفيذ شروط المنظمة لكي يكون عضوا أساسيا بسبب تدهور الاقتصاد وخاصة في قطاع الإنتاج مما ترتب عليها انفلات التجارة والفوضى في الاستيراد وسطوة سياسة الإغراق في السوق الداخلية [٢].

والخلاصة فإن السياسة التجارية في العراق شهدت تحولات نحو الانفتاح الاقتصادي وجذب الاستثمارات، لكنها واجهت تحديات كبيرة بسبب عدم الاستقرار الأمني، الفساد، ضعف البنية التحتية، والاعتماد الكبير على النفط . لذا لا تزال هناك حاجة إلى إصلاحات هيكلية لتعزيز التنوع الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال لجعل العراق أكثر جذبًا للاستثمارات والتجارة الدولية.

II. المبحث الثاني

تحديات السياسات الاقتصادية في الحد من التطرف العنيف

قبل التطرق الى التحديات التي واجهت السياسات الاقتصادية، لابد ان نتطرق الى مفهوم التطرف العنيف. حيث يعد بكونه ظاهرة مركبة تشتمل معاني التطرف الفكري وتحوله من مستوى الفكر إلى مستوى توظيف العنف والإرهاب شريطة توافر البيئة الحاضنة له، إذ يشمل مفهوم التطرف العنيف مختلف أشكال التطرف المصحوبة بالعنف في إطار الدولة والمجتمع، كما أن أساليب مواجهته لا تشتمل على الأساليب العسكرية فحسب بل الأساليب غير العسكرية كالإجراءات الوقائية وأسلوب المواجهة الفكرية، وهنا نلاحظ توصيفا للبعد

(١) إبراهيم المشهداني، "إثر السياسة التجارية على الاقتصاد العراقي"، بحث منشور بتاريخ (٢٠٢٣/١٢/٢٠)، تاريخ الزيارة (٢٠٢٥/٢/١٢)، على شبكة المعلومات العالمية، على الرابط الاتي:
https://tareeqashaab.com/index.php/sections/newspaper-column/12463-2023-12-20-17-30-36

(٢) ينظر: عمار محمود الربيعي وشيماء شاكر السعدي، "واقع السياسة التجارية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وإمكانيات تطويرها"، *مجلة اهل البيت*، المجلد (١)، العدد (٣٤)، (٢٠٢٤): ص٤٨٦.

الأيديولوجي للتطرف العنيف، لاسيما انه قبل ان يتحول إلى ممارسة النشاط العملي يكون عبارة عن مجموعة من الأفكار التي يقتنع بها الفرد عبر مراحل معينة تختلف مدتها تبعا للتركيبة النفسية للفرد ذاته وتبعا لدرجة تأثير بيئته الاجتماعية والسياسية [١].

والتطرف هو عملية انتهاج نظام القيم المتطرفة في السلوك جنبا إلى جنب مع التعبير بالقبول والدعم أو استخدام العنف والترهيب كوسيلة لتحقيق التغيرات أو تحفيز الآخرين على القيام بذلك، لاسيما إذا علمنا إن المرحلة الأكثر خطورة من التطرف من قبل فرد أو مجموعة هي الأفعال الإرهابية [٢].

وبالحديث عن المجتمع العراقي فقد تعرض بعد التغيير الذي حدث في عام ٢٠٠٣ إلى حالة من الاضطراب والاختلال الوظيفي في البناء الاجتماعي فضلا عن السياسي والاقتصادي، إذ حدث خلل في البنية الاجتماعية وقد ساعد الفقر والعنف في تعزيز هذا الاضطراب [٣]، إذ تحول المجتمع العراقي من حالة الاستبداد والقهر والقيود في الحريات إلى حالة الانفتاح الشامل مما جعل المجتمع يواجه ثقافات وسلوكيات مختلفة وبشكل مفاجئ أثرت وبشكل كبير على طبيعة النسق الاجتماعي [٤]، مما أربك المجتمع وأشاع حالة من الاغتراب والتناحر الطائفي في جسده ومن ثم شيوع الثقافات والانتماءات الفرعية والقبلية، ولقد استغلت التنظيمات الإرهابية حالة الإرباك المجتمعي في العراق والفوضى أثر التغيير النظام السياسي الذي بني على أسس غير رصينة وتجذير للمحاصصة الطائفية التي أوجدت مؤسسات وأجهزة غير مستقرة، مما فتح الباب للجماعات الإرهابية المختلفة إلى الدخول في العراق والعبث بالمشهد الأمني والمجتمعي، ولقد مثلت الأحداث والفوضى التي أعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق فرصة سانحة لبعض الجهات المستفيدة من أجل خلق الفوضى عبر تجنيد الشباب العراقي للانخراط في أعمال العنف والإرهاب [٥].

وبالحديث عن تحديات السياسة الاقتصادية، واجه العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحديات اقتصادية كبيرة ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تفشي التطرف العنيف. وأدت

---

(١) عمار حميد ياسين وعبير سهام مهدي، "توظيف خيارات استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف في العراق وآفاقها المستقبلية"، *مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد*، العدد (٩٥)، (٢٠٢٤): ص١٠٤.

(2) Szlachter, kaczorowski, Radicalization of religious minority groups and the terrorist threat, report from research on religious extremism among islam believers living in Poland, internal security, july, 2012, p.79.

(٣) خالد عبد الله عبد الستار، "الأسس الفكرية للتطرف العنيف والإرهاب في العراق (دراسة في اليات المواجهة)"، *مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت*، لعدد (٣١)، (٢٠٢٢): ص٢١٤.

(4) David M. Malone,The International Struggle Over Iraq: Politics in the UN Security Council, 1980_2005 Oxford: Oxford University press, 2006, P. 136.

(٥) علي سعدي عبد الزهرة السياسات "الوطنية للمكافحة التطرف في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية*، المجلد (٧)، العدد (١) عدد خاص لمؤتمر الرابع عشر، (٢٠٢٤): ص٦٨٣.

الاضطرابات السياسية والأمنية، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية الاقتصادية، إلى تفاقم هذه التحديات. وتعتبر الظروف الاقتصادية الصعبة، مثل البطالة والفقر وعدم المساواة، فضلا عن عوامل رئيسية اخرى تدفع الأفراد وخاصة الشباب نحو التطرف العنيف. سنستعرض في هذا المبحث التحديات الاقتصادية التي تواجه العراق وكيفية تأثيرها على انتشار التطرف العنيف، وهي كالاتي:

أولا: التحديات السياسية: واجهت العملية السياسية في العراق تحديات عديدة تمثل في الفساد الاداري ، والانقسام الطائفي ، وتدخل الأطراف الاقليمية في الشأن العراقي ساهم ذلك في زيادة معاناة العراق وتراجع العملية السياسية مما اثر على تطور الاصلاح الاقتصادي [١]، وتتمثل التحديات السياسية بالاتي:

١.الفساد

تميز الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ باتخاذه اشكالا عدة ومستويات مختلفة، اذ اتخذ شكلا ماليا واداريا وسياسيا. وعليه يعد الفساد من التحديات الكبرى في الدولة العراقية، اذ ان من ابرز الاخطاء التي ترتكب في حق الاقتصاد العراقي هي اسناد المؤسسات الاقتصادية الرسمية لأشخاص لا يعيرون للأصلاح الاقتصادي في البلاد اهتماما ملحوظا، لان غاياتهم الخاصة كانت من اجل اختلاس ونهب المال العام، مما يفضي الى هشاشة المؤسسات الاقتصادية وبالتالي إعاقة التنمية الاقتصادية[٢].

وادى هذا الميل الجامح نحو الفساد بأنواعه الى هدر غير مسبوق بالموارد من جهة والى ضياع اغلب الفرص الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، فضلا عن تعطيل المشاريع الاقتصادية الاستراتيجية، لاسيما في قطاعي الصناعة والزراعة اللذان يعدان عماد أي اقتصاد متوازن ومستقر[٣].

فضلا عن ذلك، فأن التداعيات الاجتماعية لهذا الفساد المستشري لا تقل خطورة عن الآثار الاقتصادية، اذ لا عدالة في توزيع الثروات وفرص العمل. وقد ارتفعت معدلات البطالة

(١) ستار شدهان شياع، "الاصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وافاقها المستقبلية"، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٥)، ص١١٠.

(٢) عدنان عبد الأمير مهدي، *السياسات العامة والتنمية البشرية المستدامة في العراق الواقع_ والتحديات_والمستقبل*، ط١، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع ، ٢٠٢١)، ص٩٥.

(٣) رياض فاضل الفيلي، *الدبلوماسية الاقتصادية والامن الوطني العراقي دراسة للفرص والتحديات*، ط١، (دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢٤)، ص١٤٧.

الى (١٦,٥%) عام ٢٠٢٤، وارتفعت معدلات نسب الفقر حوالي (٢٢%) حسب وزارة التخطيط العراقية (أي ما يعادل ١٠ ملايين عراقي) [١].

اذ إثر الفساد على أداء الاقتصاد العراقي، من خلال زعزعة أسس البيئة الاستثمارية مما أدى الى الزيادة في التكاليف الإنتاجية للمشاريع، ولا سيما عندما تطلب الرشى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، كما يؤدي الفساد الى تقويض جهود التنمية، اذ يؤدي الى احداث الهدر الشامل في الموارد من خلال تصدية لعامل الابداع والابتكار الوطني الذي يسهم من انتاج السلع والخدمات المعرفية ومتطلبات الحياة الحديثة والتي تحتاج الى خبرات ومهارات بشرية عالية. اذ تعد افة الفساد طاردة للخبرات والمهارات، ومستنزفة للكفاءات العلمية من خلال هجرتها للخارج [٢].

الامر الذي زاد من خطورة الفساد وجعل منه ماكنة تعمل بالضد من مصالح العراق وتعوق أي جهد تنموي اقتصادي هو خلق جماعات ضغط ترتبط ببعضها بشكل تضامني تضمن الحماية لأعضائها الفاسدين وتأمن لهم الغطاء اللازم للعمل دون خوف من العقوبات والجزاءات القانونية، يساندها في هذه المهمة الطبيعة البيروقراطية للكثير من المؤسسات الرسمية التي تحول دون تطبيق معايير الشفافية وسرعة العمل والمحاسبة، وهذه الجماعات وجدت في بعض الفرص الاقتصادية وسيلة لتضخيم مواردها واتساع نفوذها وسطوتها على القرار الاقتصادي والسياسي ومن اهم الفرص في هذا المجال هي السيطرة على نافذة بيع العملة الاحتياطية من قبل جهات محدودة الهيمنة على قطاع التجارة الخارجية خصوصا جانب الاستيراد، والتحكم بالمزايدات والمناقصات والعقود الاقتصادية مع القطاع الحكومي والخاص المحلي ومع الجهات الدولية [٣].

وبالنتيجة فان تصاعد وتائر الفساد في العراق كان نتيجة حتمية لغياب المحاسبة الحقيقية، وانعدام الشعور بالمواطنة بما فسح المجال لان يصبح الفساد ظاهرة عامة تخترق المجتمع من القمة الى القاع. منتجا قيما لا اخلاقية اشاعات الرشوة والمحسوبية والواسطة، وتواصل إعادة توزيع الدخل لصالح المفسدين والفاسدين، وهذه الحالة افقدت المواطن الشعور بالثقة والأمان واعاقت بشكل فاعل شعوره بالانتماء، أي ان الفساد يؤدي إلى توزيع غير عادل

---

(١) زياد الهاشمي، "الاقتصاد العراقي رحلة التعافي في زمن التحديات"، بحث منشور على موقع الجزيرة نت، بتاريخ (٢٠٢٤/٥/٢٧)، تاريخ الزيارة (٢٠٢٥/٢/٢٧)، على شبكة المعلومات العالمية، على الرابط الاتي: https://www.aljazeera.net/opinions/2024/5/27/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B2%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA//app/search/G6JFLgV4RttSrhqU

(٢) ينظر حسين علي عبد الكرعاوي، *الدولة والقطاع الخاص في العراق جدليات التنافس والتزاحم دراسة اقتصادية للمدة ١٩٥٨_ ٢٠١٤* ، (دار الساقي للطباعة والنشر، ٢٠٢١)، ص١٨٥- ١٨٦.

(٣) رياض فاضل الفيلي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٨.

للموارد، مما يعمق الشعور بالظلم وهذا بدوره يشكل عاملا مساعدا على ميل الفرد الى الاعمال التطرفية والانجراف نحو الاعمال الإرهابية نتيجة عدم شعوره بالانتماء [١].

٢. تشتيت القرار السياسي

على الرغم من تحول النظام السياسي في العراق منذ عام ٢٠٠٣ الى نظام دستوري يتبع نسبيا القيم الديمقراطية واحترام الحريات العامة ومبادئ حقوق الانسان والتداول السلمي للسلطة، وحدد صلاحيات السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم والحكومات المحلية ونظم العلاقات فيما بينها، وارسى نظاما مؤسسيا على الأقل بحدوده الدنيا، غير ان هذا النظام ولأسباب وظروف مختلفة منذ لحظة تشكيله واجه جملة من المشاكل التي افضت الى ترهله وتراجع اداءه وتشتت وتعدد مراكز القرار فيه من جهة وواجه مشاكل امنية كبيرة وانعكست على مجمل الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية[٢].

ولعل من بين اهم أسباب هذا الترهل والضعف هي تكريس الاسلوب التوافقي والمحاصصة الحزبية والطائفية والقومية في إدارة الدولة العراقية وتمثيل مصالحها، اذ فرض هذا الأسلوب نمطا مشوها في إدارة الدولة وقوامة استبدال معايير الكفاءة والنزاهة والتخصص بمعايير أخرى لا تراعي الا شروط خاصة تتعلق بمصالح القوى السياسية والمهيمنة على العملية السياسية بغض النظر عن نسبة الإنجاز والنجاح في تحقيق الأهداف وتمثيل المصالح والدفاع عنها [٣].

والجدير بالذكر ان الاقتصاد العراقي يتأثر بالوضع السياسي بشكل كبير، فالعراق وعبر تاريخه كان للقرار السياسي أثره البالغ في المصير الاقتصادي الذي يواجهه البلد. اذ كان للقرارات السياسية كالحرب على ايران واحتلال الكويت، وما افضى اليه عبث تنظيم داعش الإرهابي باقتصاد البلاد، فكل تلك الظروف قد اثرت في الاقتصاد العراقي بصورة عامة والسياسات الاقتصادية بصورة خاصة، اذ قادت المشاكل السياسية في العراق الى انعدام الرؤية الاقتصادية الواضحة والقادرة على حل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العرقي [٤] .

وبالتالي فإن شتيت القرار السياسي، وعدم وضوح الرؤية السياسية، يمكن أن يلعب دورًا كبيرًا في تفشي التطرف العنيف. وذلك عندما تكون الدولة أو النظام السياسي غير قادر على اتخاذ قرارات حاسمة وفعالة، أو عندما تكون هناك انقسامات سياسية عميقة، فإن ذلك قد

---

(١) مفيد ذنون يونس، "التنمية الاقتصادية والمواطنة ودور مؤسسة الحكم"، *مجلة مركز الدراسات الإقليمية _جامعة الموصل*، العدد (١٣)، (٢٠٠٩): ص١٤٨.

(٢) حارث حسن، "التجربة التوافقية في العراق النظرية والتطبيق"، *مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات _الدوحة*، العدد (٢٣)، (٢٠١٦): ص٥١.

(٣) رياض فاضل الفيلي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٠.

(٤) محسن حسن، "مستقبل الاقتصاد العراقي بعد داعش انفراج ام تازم"، *مجلة دراسات البيان_مركز البيان للدراسات والتخطيط*، العدد(٢)، (٢٠١٧): ص١٦٧.

يؤدي إلى فراغ في السلطة أو ضعف في الحوكمة، وبالتالي يفقد المواطنون الثقة في المؤسسات الحكومية والقدرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية. هذا الفقدان للثقة يمكن أن يدفع بعض الأفراد إلى البحث عن بدائل خارج النظام السياسي القائم، بما في ذلك الجماعات المتطرفة التي تقدم وعودًا بالتغيير أو العدالة.

ثانيا: التحديات الامنية

تعرض الامن الوطني العراقي لتحديات وتهديدات ومخاطر مركبة يأتي في مقدمتها تصاعد موجات الإرهاب العابر للحدود وتأسيس قواعد وحواضن له في البيئات المحلية، افضت هذه الموجات الإرهابية الى استنزاف غير مسبوق للأرواح والموارد الوطنية واخضعت كل تفاصيل الحياة الى التهديد الدائم، فضلا عن انها أسهمت في تأجيج التوتر الطائفي وانتشار السلاح وعسكرة المجتمع، واربكت العملية السياسية وادخلت القوى السياسية، في صراع سياسي وطائفي بين مدة وأخرى [١]. اذ ساهم التدهور الأمني بإيقاف عمليات البناء والتأهل والإصلاح، وعزفت شركات الاستثمار عن الدخول للعراق لغياب المناخ الاستثماري المناسب، كما ان اغلب الدول المانحة كانت قد اجلت تقديم ما تعهدت به من هبات وقروض لحين تحسين الأوضاع الأمنية، مما ادى بالتالي الى تعثر عمليات الاعمار او توقفها، وبالتالي ترتب على ذلك انحدار فعالية الاقتصاد العراقي [٢]. كما وأدت هذه الصراعات الأمنية إلى نزوح ملايين العراقيين داخليًا وفرار آخرين إلى دول الجوار. حيث ان هذا النزوح وضع ضغوطًا كبيرة على الموارد الاقتصادية والخدمات العامة، مما أثر على قدرة الحكومة على تنفيذ سياسات اقتصادية فعالة [٣].

وبعد انخفاض حدة التوترات الداخلية في العراق والسيطرة الامنية على الجماعات الإرهابية، وتقليل حدة الاحتجاجات الشعبية، تزايدت التوترات الإقليمية والدولية التي تجعل العراق ساحة للصراع والتنافس بين القوى الدولية والإقليمية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وتركيا، الأمر الذي يهدد سيادة ووحدة واستقرار الوطن[٤].

وترتب على هذه التحديات الأمنية في العراق إلى ضعف أداء السياسات الاقتصادية، نتيجة انخفاض الناتج المحلي، وما ترتب عليه من انخفاض في الموارد المالية لاعتماد الموازنة العامة على تصدير النفط الخام في تمويلها مما يضع الاقتصاد العراقي أمام تهديد العجز المالي المستمر من حيث ما يواجه من قلة الموارد المالية ومشاكل الميزان التجاري،

(١) رياض فاضل الفيلي، مصدر سبق ذكره، ص١٥١.
(٢) عدنان عبد الأمير مهدي، مصدر سبق ذكره، ص٩٦.
(٣) ينظر: وليد عبد جبر الخفاجي، *مؤشرات الحرمان والتنمية المستدامة في العراق* ، (بغداد: دار الفراهيدي للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٣)، ص٥٠_٥٥.
(٤) إبراهيم عبدالله محمد، "دور السياسات الاقتصادية العراقية في مواجهة الازمات"، *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية*، المجلد (٧)، العدد (١)، (٢٠٢٤): ص٧٣٨.

وزيادة النفقات العامة مقابل انخفاض الإيرادات والمتحصلات العامة للدولة، وغياب دور القطاع الخاص وعزوف الاستثمار الاجنبي المباشر عن الاستثمار في العراق [١].

وأيضا نتيجة لهذه العوامل المتمثلة بتصاعد التهديدات الأمنية، والتهديدات الإرهابية بشكل أساس، تأثرت وظائف النظام السياسي بشكل واضح سلبا، ومن هذه الوظائف في مجال السياسات الاقتصادية، اذ لم يلتفت النظام السياسي في تلك الفترة بشكل كاف الى تطوير امكانياته في مجال توظيف السياسات الاقتصادية وتراجعت هذه السياسات في مجال أولويات النظام السياسي بشكل كبير مقارنة مع الملفات الأخرى المتمثلة بفرض الامن وتثبيت اركان العملية السياسية وفرض نفوذ بعض القوى السياسية داخليا [٢].

ثالثا: التحديات الاقتصادية

تتمثل التحديات الاقتصادية بالآتي:

١.تحديات البيئة الاستثمارية

على الرغم من كل المزايا التي تضمنها قانون الاستثمار رقم(١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل والتحسن الامني الا ان العراق لم ينجح في جذب رؤوس الاموال الأجنبية، وهذا يدلل على ان المشكلة الأساسية تتمثل في ادارة ملف الاستثمار من قبل الهيئة الوطنية (الاتحادية) وهيئات الاستثمار في المحافظات التي تشكلت بموجب القانون المذكور، فضلا عن عدد من المعوقات الأخرى والتي من ابرزها: [٣]

١. **المعوقات المؤسساتية:** حيث تبرز مشكلة الروتين والبيروقراطية فضلا عن عدم تفهم طبيعة المشاريع الاستثمارية والتعامل معها بطريقة سلبية سواء من حيث الالتزام بالتوقيتات الزمنية المحددة وفق قانون الاستثمار النافذ في مرحلة ما قبل الإجازة او من حيث التسهيلات المطلوبة في مرحلة ما بعد الإجازة.
٢. **انعدام الشفافية والوضوح:** إن البيئة الاقتصادية تفتقر إلى الشفافية والتي لها أهمية كبيرة في القرار الاستثماري للشركات ومالكي رأس المال، والشفافية هنا هي المعلومات التي تساعد الشركات والمستثمرين على إمكانية التنبؤ المستقبلي بالظروف الاقتصادية الداخلية والتي يمكن في ضوئها صياغة وتوجيه خطط الاستثمار واتخاذ القرارات المستقبلية المناسبة.

---

(١) ناجي حسين علي، *الاقتصاد العراقي بين مخاطر الانهيار وتنمية مستدامة*، (وزارة التخطيط، إدارة السياسات الاقتصادية والمالية، د.ت)، ص ٢.

(٢) ينظر: احمد خالد محمود، *عناصر دعم معززات الامن الوطني العراقي*، ط١، (عمان: دار زمزم للنشر والتوزيع ، ٢٠١٩)، ص٣٠.

(٣) باسم عبد الهادي، *السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص*، (عمان: مؤسسة فريدريش ايبرت، ٢٠٢٠)، ص١٠، كذلك ينظر: مصطفى حازم غازي، *التنمية الاقتصادية وحقوق المواطنة*، ط١، (دار نشر روح الأمين، ٢٠٢٢)، ص٤٣.

٣. **مشكلة تخصيص الارض للمشروع الاستثماري:** اذ تعاني هيئات الاستثمار عموما من هذه المشكلة ولأسباب مختلفة (تغيير جنس الارض، عدم تحديث التصميم الإساس للمدن، وجود نزاعات ملكية على بعض الأراضي ...الخ).

٤. **تردي مستوى البنية التحتية**: في اغلب المحافظات بشكل كبير والتي تعد من اهم مرتكزات البيئة الاستثمارية.

٥. **التجاذبات السياسية:** التي اثرت سلبا على عمل هيئات الاستثمار لاسيما على اختيار الادارات العليا، علما ان العديد من كوادر الهيئات الاستثمارية من تخصصات بعيدة عن متطلبات عمل الاستثمار.

٦. **تعاني السياسات الاقتصادية:** في العراق من عدم الاستقرار بسبب التغيرات السياسية المتكررة وعدم وجود رؤية اقتصادية واضحة. اذ ان عدم استقرار السياسات الاقتصادية يزيد من المخاطر التي يواجهها المستثمرون، مما يحد من جاذبية العراق كوجهة استثمارية.

نلحظ مما تقدم ان البيئة الاستثمارية في العراق تعاني من تحديات كبيرة تعيق جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. هذه التحديات تساهم بشكل غير مباشر في تفشي التطرف العنيف، حيث إن ضعف الاستثمارات يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وهي عوامل تدفع الأفراد نحو التطرف.

٢. أحادية الاقتصاد (الاعتماد على النفط)

تؤكد المؤشرات عدم قدرة الاقتصاد العراقي على التخلص من مشكلة الريعية التي الزمته اثناء العقود المنصرمة، اذ شكلت العوائد النفطية بحدود (٩٥%) من اجمالي الإيرادات السنوية [١]، و(٨٥%) من موازنة الحكومة، و(٤٢%) من الاجمالي ناتجه المحلي، هذا يجعل الاقتصاد العراقي غير مستقر نتيجة للتقلبات في أسعار النفط والطلب العالمي ويرجع السبب في الاعتماد الكلي على صناعة النفط ، إلى ضخامة الاحتياطي، وقرب المورد النفطي من سطح الأرض، وانخفاض تكلفة إنتاج البرميل مع غياب المخاطر الناجمة عن الاكتشاف النفطي، وهذه الخصائص تشكل عوامل جذب أمام الشركات النفطية في مجال الإنفاق على تطوير الصناعات النفطية [٢] .

بذلك فأن الاقتصاد العراقي اقتصاد وحيد الجانب ويعاني من اختلالات هيكلية كبيرة في ظل غياب شبه كامل للقطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة والتجارة. وهو بهذا المعنى اقتصاد مكشوف على الخارج ويتأثر بالتقلبات الاقتصادية الدولية، أن هدف ذلك ان أي تقلبات تحدث في أسعار النفط العالمية ينعكس بشكل مباشر على مجمل الأوضاع الاقتصادية

(١) باسم عبد الهادي، مصدر سبق ذكره، ص٧.
(٢) إبراهيم عبدالله محمد، مصدر سبق ذكره، ص٧٣٣_٧٣٤.

المحلية، كما ان التغيرات في أسعار السلع المستوردة إلى البلد تنعكس بشكل مباشر أيضا على المستوى العام للأسعار [١].

ان أحادية الاقتصاد يمكن ان تمثل احدى عوامل الضعف الاقتصادي وبالتالي يؤدي إلى انكماش اقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وتقليص الخدمات العامة، مما يخلق بيئة من اليأس والإحباط بين السكان، وخاصة الشباب. وبالتالي فإن الجماعات المتطرفة غالبًا ما تستغل الظروف الاقتصادية الصعبة لتجنيد الأفراد، خاصة الشباب الذين يعانون من البطالة أو نقص الفرص. من خلال قد تقديم حوافز مالية أو وعودًا بتحسين الوضع الاقتصادي لأفرادها، مما يجعل الانضمام إليها خيارًا جذابًا للبعض.

رابعا: التحديات الاجتماعية

تمثل اهم التحديات الاجتماعية بزيادة مستوى البطالة والفقر، اذ انه على الرغم من الخطط والبرامج التي وضعتها الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ لتطوير الأوضاع الاقتصادية للعراق، لكن بعضها لم يحقق سوى تغيير طفيف للاقتصاد والبعض الأخر هو تحسين شكلي فقط، ومع تفاقم حالة الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة المختلفة وتحول العديد منها أشبه بإقطاعيات للنخب الحاكمة مما ضاعف من حجم الفساد [٢]. وتمثل التحديات الاجتماعية بالآتي:

زيادة معدل البطالة واستشراء الفقر

بلغت نسبة البطالة في العراق عام ٢٠٢٤ بلغت معدل (١٦,٥%)، والذي يمثل النسبة المئوية للقوى العاملة العاطلة عن العمل والتي تفسر الى انه هناك شخصا عاطلا لكل خمسة اشخاص في قوة العمل. بينما بلغت نسبة الفقر في العراق لعام ٢٠٢٤ (١٧,٦%). وهذه النسب تعتبر من العوامل التي تسهم في انتشار الاضطرابات والتطرف، وعدم الاستقرار الأمني والاقتصادي [٣].

اذ ان البطالة المستشرية بين صفوف القوى القادرة على العمل، تشكل مظهرا من مظاهر الازمة الاقتصادية، وتحديا مستقبليا لعملية النهوض بالاقتصاد العراقي، وتعد احد اركان مثلث الازمة الاقتصادية في العراق، ومدخلا اساسيا لظاهرتي الفقر والعنف في العراق بعد الاحتلال الأمريكي لعام ٢٠٠٣، اذ ازدادت البطالة بسبب تدمير المؤسسات الاقتصادية وتعطل النشاط الاقتصادي بشكل كامل، فضلا عن حل الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية

(١) عدنان محمد علوان، "تقييم السياسات الاستثمارية في قطاع النفط والغاز العراق حالة دراسية"، (رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٢٤)، ص٤٧.

(٢) للمزيد ينظر جلال خشيب، *دور العلوم الاجتماعية في محاربة التطرف العنيف*، (تركيا: المعهد المصري للدراسات والنشر_أسطنبول ،٢٠١٧)، ص٦- ٨.

(٣) للمزيد ينظر: الموقع الرسمي لوزارة التخطيط_جمهورية العراق، تاريخ الزيارة (٢٠٢٥/٢/٥)، على شبكة المعلومات العالمية، على الرابط الاتي: https://mop.gov.iq/

والإعلامية متزامنا مع انتشار العنف والمافيات والمليشيات المسلحة التي حالت دون توفر بيئة عمل امنة في العراق [١].

وبحسب الخبراء المختصين في المجال الاقتصادي أن نسبة البطالة في العراق تنقسم لشكلين الأول يرتبط بواقع الصراعات السياسية- الحزبية وتقاسم المناصب والمشاريع الاستثمارية ونجده في المحافظات الوسطى والجنوبية، وهناك بطالة تضاعف حجم وخطر تأثيرها نتيجة احتلال داعش الارهابي لها ومن بعدها سلسلة عمليات التحرير العسكري وهزيمة التنظيم، والذي أسفر عن تهديم كلي للمناطق المحررة مما فاقم حدة البطالة في محافظات الموصل والأنبار وصلاح الدين وديالى، وشملت فئات جديدة لاسيما الشباب وعوائل الشهداء من كلا الجانبين المدني والعسكري لتتصاعد معدلات الفقر، ومع انشغال القوى السياسية الحاكمة بحصد مكاسبها من عمليات الفساد المستشري، أهملت لحد كبير حقوق مواطنيها وأبسطها حقهم في العمل وتولي الوظائف العامة وبفعل الفساد الإداري تحولت لأصعب أمر يمكن استحصاله من الحكومات[٢]، ونتيجة لذلك بدأت مظاهر الانحراف وتحديدا بين صفوف الشباب تتعاظم للتخلص من البطالة والفقر ومثلت خطراً جديداً يهدد منظومة الأم المجتمعي، إذ هناك من اتجه للعمل ضمن العصابات الإجرامية وتجارة المخدرات والبعض الأخر انضم لصفوف الجماعات الإرهابية، لتتحول أجيال المستقبل لأدوات هدم المجتمع وتخريب الدولة لأبنائها، والسبب أن الإهمال الحكومي لحقوقهم وطموحاتهم دفعتهم للتطرف بالتفكير واختيار طرق وممارسات قائمة على العنف بأشد حالاته من أجل الحصول على حقوقه الطبيعية المغيبة قسراً [٣].

وبالتالي فأن زيادة حدة العاطلين عن العمل وتحديدا بين فئة الشباب الذين يشكلون نسبة عالية من المجتمع العراقي، كان نتيجة لضعف السياسات الاقتصادية وعدم القدرة على تنمية القطاعات الاقتصادية والمالية والاستثمارية، وانتشار ظاهرتي الفساد المالي والإداري التي تزامنت مع ضعف الحكومات المتعاقبة لإيجاد مخرجات تنموية فاعلة للتوزيع لعادل للثروات والموارد، هذه المعطيات ادت لانحراف المجتمع وبالأخص أجياله الشبابية وحفزتهم نحو البحث عن مصادر غير مشروعة لرفع مستواهم المعيشي وضمان مستقبلهم.

---

(١) زين العابدين محمد عبد الحسين، *الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣: دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل*، ط١، (مركز الرافدين للحوار، ٢٠١٨)، ص١٥.

(٢) رنا مولود شاكر، "التطرف العنيف وانعكاسه على منظومة الامن المجتمعي العراقي"، *مجلة الدراسات السياسية والاستراتيجية، جامعة بغداد*، العدد (٤٥)، (٢٠٢٢):، ص١١٠-١١١.

(٣) المصدر نفسه.

III. المبحث الثالث

مقومات السياسات الاقتصادية في الحد من التطرف العنيف

ان المجتمع العراقي بحاجة الى إعداد سياسات اقتصادية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلاد، وتوجيهات التنمية المستدامة، بحيث تتضمن ترسيخ دعائم نهضة اقتصادية قائمة على رفع مقدرات الإنتاج المحلي، وزيادة مستويات مرونة الاقتصاد العراقي في مواجهة الأزمات، والعمل على إيجاد السبل لحلها، من خلال توافق وطني مع وجود ارادة وطنية قادرة على انجاح وتنفيذ عملية الإصلاح. لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. ومن خلال المقومات الاتية:

أولا: المقومات السياسية

تمثل المقومات السياسية بالآتي:

١. مكافحة الفساد:

يجب على الحكومة العراقية، ان تجد السياسات العامة المناسبة للحد من الفساد. كونه يمثل تحديا كبيرا للاقتصاد العراقي، ومعوقا حقيقيا للسياسات العامة الموجه للتنمية الشاملة. وان تجعل الحكومة العراقية هدف مكافحة الفساد هدفا استراتيجيا تسعى لتحقيقه في المستقبل القريب [١].

سار المشرع العراقي على منهج مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة مستعملا الوسائل المختلفة سواء كانت هذه الوسائل مالية متمثلة بالمواجهة السياسية أو الذاتية وأيضاً المواجهة المستقلة التي تقوم بها الهيئات المستقلة هناك ثالث مؤسسات رقابية يمكن من خلالها تفعيل دور الرقابة والشفافية على مكافحة الفساد الإداري والمالي هذه المؤسسات هي:

١. ديوان الرقابة المالية

يعد ديوان الرقابة المالية هو الجهة التي تتحمل المسؤولية في التدقيق المالي في العراق و نص قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٣١) لعام ٢٠١١ على ان الديوان هيئة مستقلة ماليا واداريا له شخصية معنوية ويعد اعلى هيئة رقابية ومالية يرتبط بمجلس النواب ويمثله رئيس الديوان او من يخوله[٢].

ويسعى الديوان لتحقيق الاهداف الاتية : [٣]

١. الحفاظ على المال العام من الهدر والتبذير او سوء التصرف وضمان كفاءة استخدامه.

(١) عدنان عبد الأمير مهدي، مصدر سبق ذكره، ص٩٦.
(٢) المادة (٥)، من قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٣١) لعام ٢٠١١.
(٣) المادة (٤)، من قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٣١) لعام ٢٠١١.

٢. تطوير كفاءة اداء الجهات الخاضعة للرقابة.

٣. المساهمة في استقلالية الاقتصاد ودعم نموه واستقراره.

٤. نشر انظمة المحاسبة والتدقيق المسندة على المعايير المحلية والدولية وتحسين القواعد والمعايير القابلة للتطبيق على الادارة والمحاسبة وبشكل مستمر.

٥. تطوير مهنتي المحاسبة والتدقيق والنظم المحاسبية ورفع مستوى الاداء المحاسبي والرقابي للجهات الخاضعة للرقابة.

٢. هيئة النزاهة

تعتبر هيئة النزاهة هيئة رقابية مهمة على المال العام حيث انشأت بموجب الامر(٣٠) لسنة ٢٠١١ تعمل الهيئة على الاسهام في منع الفساد ومكافحته واعتماد الشفافية في ادارة شؤون الحكم [١]، عن طريق التحقيق في قضايا الفساد واحالتها الى المحاكم لاتخاذ الاجراءات القانونية في شأنها، وتعزيز ثقة الشعب العراقي بالحكومة من خلال الزام المسؤولين فيها بالكشف عن ذممهم المالية، واصدار تنظيمات سلوك تتضمن قواعد ومعايير السلوك الاخلاقي لضمان الاداء الصحيح والمشرف والسليم لوجبات الوظيفة العامة [٢]. وكذلك تعمل على منع التمييز العرقي أو الطائفي او أساءه استعمال السلطة لتحقيق منافع شخصية [٣].

٣. مكاتب المفتشون العموميون

من بين وسائل مكافحة الفساد المالي والإداري، إنشاء مكتب المفتشين العامين في الوزارات كافة، وبموجب الأمر رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٤، والغرض منه رفع مستويات المسؤولية والنزاهة، فضلا عن الرقابة على أداء الوزارات. لمنع حدوث أعمال التبديد والاحتيال وإساءة استخدام السلطة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حدوث المخالفات وآلية ذلك تتم عبر رفع تقارير يتم فيها تدوين المخالفات والملاحظات السلبية[٤].

بالإضافة لما تقدم لابد ان نتكلم عن القيام بالإصلاح من جانب الفساد الضريبي في العراق ويتم ذلك من خلال الاتي:[٥]

(١) المادة (٣)، من قانون هيئة النزاهة رقم (٣٠) لعام ٢٠١١.

(٢)عمر غانم حامد وعبد الباسط علي جاسم، "رقابة الهيئات المستقلة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة في التشريع العراقي"، *مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل*، مجلد (١٦)، العدد (٥٨)، (٢٠١٣): ص١١٩.

(٣) أحمد مصطفى صبي، *الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري*، (سوريا: دار الفكر للطباعة، ٢٠١٦)، ص٨٣١.

(٤) المصدر نفسه، ص٨٣٣.

(٥) إبراهيم عبدالله محمد، مصدر سبق ذكرة، ص٧٤١.

١. تبسيط التشريعات الاقتصادية من قبل المشرع بحيث يكون لدى المستثمرين اليقين الذي يمكنهم من تنفيذ الالتزامات المقررة فيه بدقة ووضوح.
٢. تطوير الادارة الضريبية بحيث تحقق الفاعلية المنشودة منها باعتماد ضوابط ومعايير مهنية في التعامل مع المكلفين بالضريبة من خلال كادر بشري مؤهل، ومن خلال منظومة ضريبية إلكترونية.
٣. انشاء قاعدة بيانات واسعة بالمكلفين بالضريبة لتقليل فرص الفساد.
٤. الاستفادة من الامكانيات التي توفرها الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الفساد والجريمة المنظمة لا سيما اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ التي أصبح العراق طرفا فيها منذ عام ٢٠٠٨ بموجب القانون الذي اقره مجلس النواب رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٧.

وبالنتيجة يسعى كل من ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة ومكاتب المفتشون العموميون في العراق على تقليل التطرف العنيف من خلال الاليات والاستراتيجيات التي ذكرناها والتي تهدف إلى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، والذي يعتبر أحد الأسباب الجذرية للتطرف وعدم الاستقرار في البلاد.

٤. مصالحة وطنية حقيقية

ومن الاليات السياسية تحقيق مصالحة وطنية حقيقة وتماسك اجتماعي، وهي مهمة جدا لان المجتمع العراقي مر بأزمات طويلة منذ أكثر من عشرين عاما، لان التغيير السياسي في العديد من جوانبه كان شكليا وما يزال ولم تستطع القوى السياسية الفاعلة في الحكم من ترسيخ التجربة الديمقراطية وبالشكل الذي يضمن حقوق وواجبات الحاكم والمحكوم، كما أن استمرار موجات الإرهاب وضعف سيادة القانون ووجود حواضن متطرفة بعضها بدوافع إجرامية وبعضها الآخرة بدوافع طائفية دينية - سياسية، أدت لزعزعة الثقة بالقانون وقدرته على حمايتهم [١]، وأسهمت بأضعاف روح الأمان والألفة بين أفراد المجتمع من جهة، وبينهم وبين الحكومات المتعاقبة، مما ضاعف من حالة الإحباط واللامبالاة وازدادت فجوة العلاقة التشاركية بشكل مفرط لدرجة عزوفهم عن المشاركة السياسية، لذلك على الجهات المعنية أن تتعامل بجدية وإدراك بخصوص هذا الأمر، عبر وضع مخططات شاملة لمعالجة طبيعة تلك الإشكاليات وإعادة ترسيخ وتعزيز منظومة القيم والمبادئ الأصيلة، وحمايتها من التشويه والتغيير من أجل رفع درجات حالة السكينة والاستقرار النفسي والاجتماعي، وإنتاج بيئة قوية تتشارك فيها جهود الجميع في مواجهة التطرف العنيف بكل أنواعه، وهنا ستتحقق عملية ضبط التفكير والسلوك الاجتماعي ونقله من حالة الانحراف إلى حالة التوازن السلمي[٢].

(١) رنا مولود شاكر، مصدر سبق ذكره، ص١١٧.
(٢) علي سعدي عبدالزهرة، مصدر سبق ذكره، ص٧٠٢.

لذلك فإن تحقيق مصالحة وطنية حقيقية يجب ألا تخرج عن سياق العمل الاستراتيجي والأساليب الحديثة التي تتضمن الولوج إلى صميم المجتمع وعدم الاكتفاء بالمصالحة ما بين الزعماء السياسيين الذين ليس لهم جمهور واسع، بل لا بد من التركيز على المصالحة المجتمعية بدلا من المصالحة السياسية، وكذلك تؤدي المصالحة الوطنية الى شيوع ثقافة المساءلة بدل ثقافة الافلات من العقاب، لان ذلك يرسخ ثقافة الإحساس بالأمان لدى المجتمع ويشجع على ثقافة الاعتراف بالخطيئة لدى المذنب ويرسخ أيضا ثقافة اللجوء إلى القانون. وبالنتيجة فان المصالحة الوطنية يمكن ان تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز السياسات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي يؤدي ذلك الى منع التطرف العنيف من خلال معالجة الأسباب الجذرية التي قد تدفع الأفراد أو الجماعات إلى تبني الأفكار المتطرفة [١].

ثانيا: المقومات الأمنية

المقومات الأمنية للسياسات الاقتصادية تلعب دورًا حاسمًا في مكافحة التطرف، حيث أن غياب الأمن والاستقرار يعيق التنمية الاقتصادية ويفسح المجال لانتشار الأفكار المتطرفة. وفي المقابل، فإن السياسات الاقتصادية الفعالة تحتاج إلى بيئة أمنية مستقرة لتحقيق أهدافها. وفيما يلي بعض المقومات الأمنية التي تدعم السياسات الاقتصادية في مكافحة التطرف: [٢]

١. **تعزيز الأمن العام:** من خلال تعزيز وجود قوات الأمن في المناطق المهمشة والمناطق التي تعاني من عدم الاستقرار، خاصة في المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش سابقًا. وبالتالي سيعزز ذلك توفير بيئة آمنة للاستثمار لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية التي تطلب بيئة أمنية مستقرة. ويساعد تعزيز الامن أيضا على حماية المنشآت الاقتصادية والبنية التحتية من الهجمات الإرهابية أو التخريب وبالتالي فان تلك الحماية تضمن استمرارية النشاط الاقتصادي.

٢. **تعزيز سيادة القانون:** يتم ذلك من خلال إصلاح النظام القضائي بشكل يضمن استقلالية القضاء ومعالجة القضايا المتعلقة بالإرهاب بشكل عادل وفعال. وكذلك حماية حقوق الملكية والعقود لتعزيز الثقة في النظام الاقتصادي. وأيضا لا بد من مكافحة الجريمة المنظمة التي قد تستغل الفراغ الأمني لتمويل أنشطتها غير المشروعة.

٣. **تعزيز الأمن الاقتصادي**: من خلال خلق فرص عمل للشباب وخصوصا في المناطق المتضررة، خاصة الذين قد ينجذبون إلى الجماعات المتطرفة بسبب البطالة. وكذلك توفير التمويل والدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعزز النمو الاقتصادي ويوفر بدائل

(١) المصدر نفسه، ص٧٠٣.
(٢) للمزيد ينظر: عذراء ناصر واخرون، *العراق من الحرب الى السلطوية الجديدة*، ط١، بغداد: دار مكتبة عدنان، ٢٠٢٢)، ص٤١- ٤٧.

للشباب. وإعادة بناء البنية التحتية في المناطق التي دمرتها الصراعات، مثل الموصل والأنبار، لتعزيز الاستقرار.

٤. **تعزيز التعاون الدولي:** من خلال تبادل المعلومات حول التهديدات الأمنية والاقتصادية. وكذلك الدعم المالي والفني من المنظمات الدولية لتعزيز الأمن والاقتصاد.

وبالنتيجة لابد ان تكون هذه المقومات الامنية مدعومة بإرادة سياسية قوية وتعاون دولي لضمان نجاحها. لان بدون بيئة أمنية مستقرة، سيكون من الصعب تحقيق تقدم حقيقي في مكافحة التطرف في العراق.

ثالثا: المقومات الاقتصادية: تتمثل المقومات الاقتصادية بالآتي:

١. تأمين بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي

اصدرت الحكومات المتتابعة في العرق العديد من التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار وتشجيعه من خلال الاعفاءات الضريبية والرسوم او منح القروض لقطاعات معينة. تم إصدار قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، والذي تم تعديله لاحقًا بموجب قانون الاستثمار رقم (٢) لسنة ٢٠١٠. يهدف هذا القانون إلى جذب الاستثمارات من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة وتقديم حوافز وتسهيلات للمستثمرين[١].

وتتمتع البيئة الاستثمارية في العراق بعدة مقومات تجعلها جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب، رغم التحديات التي تواجهها. فيما يلي أبرز هذه المقومات[٢]:

- **الموارد الطبيعية الوفيرة:** مثل النفط والغاز اذ يمتلك العراق أحد أكبر احتياطيات النفط في العالم، مما يجعله مركزًا جاذبًا لاستثمارات قطاع الطاقة. وكذلك امتلاكه الثروات المعدنية اذ يحتوي العراق على احتياطيات كبيرة من المعادن مثل الفوسفات والكبريت والحديد، مما يفتح آفاقًا لاستثمارات التعدين.
- **الموقع الجغرافي الاستراتيجي:** يقع العراق في قلب الشرق الأوسط، مما يجعله بوابة مهمة للتجارة بين آسيا وأوروبا والشرق الأوسط.. كذلك يمتلك العراق منافذ بحرية عبر ميناء البصرة، مما يسهل التصدير والاستيراد.
- **القوة العاملة:** يتمتع العراق بقوة عاملة شابة وكبيرة، مما يوفر عمالة متاحة بأسعار تنافسية.

(١) للمزيد ينظر: قانون الاستثمار رقم (٢)، لسنة ٢٠١٠.
(٢) للمزيد ينظر: سعدية هلال حسن التميمي، "حليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق"، (أطروحة دكتوراه (منشورة)، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٥)، ص١٤٣- ١٤٩.

- **الحوافز الاستثمارية:** اذ لابد من تقديم حوافز استثمارية مثل إعفاءات ضريبية لفترات طويلة، وتوفير الأراضي للمشاريع الاستثمارية بأسعار رمزية، وضمانات ضد المصادرة أو التأميم.
- **إعادة الإعمار بعد سنوات من الصراع،** هناك حاجة ماسة لإعادة إعمار البنية التحتية والمرافق العامة، مما يوفر فرصًا كبيرة للمستثمرين في قطاعات البناء والتشييد.

وللسياسة النقدية دور مهم في تأمين بيئة جاذبة للاستثمار من خلال الاتي: [١]

١. تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعتبر سلامة الأوضاع النقدية واستقرارها واستقرار الأسعار من أهم أهداف السياسة النقدية والتي تنعكس إيجابا على المناخ الاستثماري وعلى القرارات الاستثمارية (المحلية والأجنبية).
٢. وأيضا يعتبر سعر الصرف، وسعر الفائدة والكتلة النقدية والقروض المقدمة للقطاع الخاص من أهم قنوات انتقال أثار السياسة النقدية والتي تلعب دورا مهما ومؤثرا في تدفق الاستثمارات الأجنبية اتجاه العراق.
٣. كما وتمتاز السياسة النقدية في العراق بفعالية ضعيفة بسب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها اقتصاد العراق وافتقاده لأسواق نقدية ومالية متطورة.

من خلال ما تقدم يمكن القول ان البيئة الاستثمارية تلعب دورًا مهمًا في الحد من التطرف العنيف من خلال توفير فرص اقتصادية واجتماعية تعزز الاستقرار وتقلل من دوافع العنف في العراق، اذ تساهم تحسينات البيئة الاستثمارية في معالجة الأسباب الجذرية للتطرف، مثل الفقر والبطالة والحرمان الاقتصادي.

٢. التنويع الاقتصادي

يعد التنويع الاقتصادي هدفا بالغ الأهمية كونه يؤدي الى استخدام جميع الإمكانيات المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية كما يعد ركيزة أساسية لدفع حركة التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة نحو تحقيق أهدافها لأنها تعمل على تحقيق استقرار اقتصادي مبني على قطاعات اقتصادية ذات عائد اقتصادي مجزي. وللتنويع الاقتصادي مبررات متنوعة منها: [٢]

١. تنويع مصادر الدخل من خلال التركيز على بعض قطاعات الأنشطة التي تتمتع بميزة تنافسية واضحة.
٢. حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية.

---

(١) عبد العزيز برنه، "دور السياسة النقدية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية لمجموعة من الدول مع إشارة خاصة لحالة الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠_٢٠١٨)"، (أطروحة دكتوراه (مشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، ٢٠٢٢)، ص١٣٣.

(٢) علي عبد الهادي سالم، "نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق"، *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، المجلد (٤)، العدد (٩)، (٢٠١٢): ص٦٥.

٣. تقليل خطر الانكشاف الاقتصادي، اذ ان الانكشاف الاقتصادي يعني نسبة التجارة الخارجية مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي x ١٠٠ وبسبب عدم قدرة الاقتصاد على الإنتاج المتنوع تزداد الاستيرادات كما ونوعا من الخارج مما يجعل نسبة الانكشاف التجاري عالية جدا.
٤. تصحيح وتنويع الهيكل الإنتاجي، حيث ان تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية لابد من تصحيح وتنويع الهيكل الإنتاجي، فالعراق متوفرة فيه الموارد المتنوعة وبالتالي فهو مهيأ لانتقاله الى تنمية وتطوير الهيكل الإنتاجي لمختلف القطاعات لان توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها يحقق عوائد متصاعدة ويعمل على حماية الاقتصاد ويدعم الاتجاه نحو التنمية المتوازنة المستدامة ويبعد الاقتصاد عن الاعتماد على مورد واحد ويساهم في تطوير القوى البشرية ويجعل الاقتصاد والمجتمع يعمل بكفاءة وقدرة عالية.

وبالنتيجة فالتنوع الاقتصادي في العراق ليس فقط مفتاحًا للنمو الاقتصادي المستدام، ولكنه أيضًا أداة قوية لمكافحة التطرف من خلال توفير فرص عمل، وتحسين الظروف المعيشية، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. لذلك فان تحقيق هذا التنوع يتطلب جهودًا متكاملة تشمل الإصلاحات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، مع التركيز على تعزيز الحوكمة الرشيدة ومشاركة المجتمع.

رابعا المقومات الاجتماعية: تتمثل المقومات الاجتماعية من خلال:

تعزيز التوظيف وتخفيض معدلات البطالة والفقر

ان من المهم جدا قبل البدء بتنفيذ أي هدف استراتيجي لابد من وضع برنامج متكامل لمعالجة قضية البطالة وتخفيف حالات الفقر المستشري في المجتمع. إن أول خطوة لتنفيذها هو تحديد أي المدن والمحافظات تعاني من أعلى نسبة بطالة وفقر، لأنها ستكون الوجهة الأساسية لبدء المعالجة إذ كلما ارتفعت نسبهما كلما تضاعفت حالة التطرف بأشكاله المختلفة، وانخفاض معدلات الأمن والاستقرار في تلك الأماكن مرتبط بكليهما أيضا، لذا على الجهات المختصة بمكافحة الظاهرة أن تعمل بجدية مضاعفة لإنشاء بيئة اقتصادية تشغيلية في تلك المناطق وبالتعاون مع المؤسسات المختصة بالجانب الاقتصادي والمالي، وأهم خطوة للحصول على نتائج فعلية تتمثل بإيجاد مدخلات واقعية لتغيير وتجديد السياسة الاقتصادية لتتوائم مع مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل في العراق، كما يجب التركيز على تدريب الشباب لاكتساب مهارات مختلفة تضاف لشهادته التعليمية ليتمكن من مواكبة تطورات سوق العمل وتعطيه فرصة الحصول على عمل، فضلا عن إصدار تشريعات خاصة تسمح للعاطلين

عن العمل لاسيما الخريجين الشباب الحصول على قروض ميسرة توفر لهم على الأقل حافز اقتصاديا لبناء حياة كريمة [١].

أن وضع الجوانب الوقائية هذه ضمن أعلى سلم أولويات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف، ستجعل منها منظومة مترابطة وذات رؤية واقعية تسعى لمواجهة الظاهرة والقضاء عليها من جذورها، واقتلاع مظاهرها الفكرية والسلوكية بشكل نهائي من عمق المجتمع عندها يتحقق الأمن والسلام المنشود.

ان من اهم الإجراءات والسياسات التي يمكن من خلالها الحد من تفاقم مشكلة البطالة وتخليص المجتمع العراقي من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية تتلخص بالاتي: [٢]

١. ضرورة إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية من خلال برنامج يعتمد في تنفيذه سياسات مالية أكثر مرونة تساعد في تنشيط القطاعات الاقتصادية وتحقيق التوازن في تخصيص الموارد.
٢. إعطاء قدر كافي من الاهتمام والدعم للقطاع الزراعي باعتباره أكثر القطاعات توظيفاً الذي يعد من القطاعات الحيوية في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير الدخل، وفرص العمل لنسبة كبيرة من السكان، وكذلك توفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية.
٣. دعم وتنشيط القطاع الخاص لكي يأخذ دوره الأساسي في العملية التنموية بما يمكنه من إعادة استثمار أمواله المهاجرة لخلق فرص عمل قادرة على استيعاب القوى العاملة الفائضة. نظرا لقدرة هذا القطاع من سرعة تحقيق استثمارات واسعة ومنتشرة في جميع المحافظات العراقية .
٤. اعتماد سياسات مالية ونقدية متوازنة من خلال تقليل النفقات التشغيلية لحساب المنهاج الاستثمار لاسيما بعد التحسن الأمني وتقليل النفقات على هذا الجانب.
٥. إعطاء الأولوية في التوظيف للقوى العاملة العراقية في الاستثمارات الأجنبية من خلال إعطاء بعض التسهيلات والإعفاءات الضريبية للاستثمارات الأجنبية التي توظف العمالة العراقية.
٦. تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والحرفية والصناعات الريفية المعتمدة على مدخلات محلية. لاسيما في الجوانب الزراعية والأشغال اليدوية.

يمكن ان نلحظ مما تقدم ان السياسات الاقتصادية في العراق أداةً حيويةً في الحد من التطرف العنيف، حيث يمكنها معالجة الأسباب الجذرية التي تغذي هذا التطرف، مثل الفساد والفقر والبطالة وعدم المساواة الاقتصادية. ويتم ذلك خلال تبني سياسات اقتصادية شاملة ومستدامة، تمكن المجتمع العراقي أن يخلق فرص عمل لائقة، ويعزز العدالة الاجتماعية،

(١) رنا مولود شاكر، مصدر سبق ذكره، ص١١٨_١١٩.
(٢) أحمد عمر الراوي، "البطالة في العراق .. الواقع وتحديات المعالجة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية"، العدد (٢٦)، (٢٠١٠): ص٦٤، كذلك ينظر: إبراهيم عبدالله محمد، مصدر سبق ذكره، ص٧٤٣.

ويقلل من الفجوات الاقتصادية بين المناطق المختلفة، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر استقرارًا وأقل عرضة للتطرف.

الخاتمة

يمكن القول إن السياسات الاقتصادية تلعب دوراً محورياً في الحد من التطرف العنيف، خاصة في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، مثل العراق بعد عام ٢٠٠٣. والتطرف العنيف ليس ظاهرة أيديولوجية بحتة، بل هو نتاج تفاعل معقد بين عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية. مثل الفقر، البطالة، التهميش، وعدم المساواة اذ تعتبر هذه العوامل الرئيسية التي تدفع الأفراد خاصة الشباب، نحو التطرف كوسيلة للهروب من واقعهم المأساوي أو كرد فعل على الظلم الذي يعيشونه.

لذلك، فإن السياسات الاقتصادية الفاعلة التي تركز على خلق فرص عمل، تحسين الخدمات العامة، تعزيز العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفساد، يمكن أن تكون أدوات قوية في معالجة الأسباب الجذرية للتطرف. ففي حالة العراق، على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهتها البلاد، مثل الفساد، عدم الاستقرار الأمني، والاعتماد المفرط على النفط، فإن الجهود المبذولة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كانت خطوات مهمة نحو بناء مجتمع أكثر استقراراً وسلمية.

أولا: استنتاجات

١. ان الاقتصاد العراقي يتأثر بالوضع السياسي بشكل كبير، فالعراق وعبر تاريخه كان للقرار السياسي أثره البالغ في المصير الاقتصادي الذي يواجهه البلد. اذ قادت المشاكل السياسية في العراق والفساد الإداري والمالي، الى انعدام الرؤية الاقتصادية الواضحة والقادرة على حل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العرقي.
٢. ساهم التدهور الأمني بإيقاف عمليات البناء والتأهل والإصلاح، وعزفت شركات الاستثمار عن الدخول للعراق لغياب المناخ الاستثماري المناسب.
٣. اتسم الاقتصاد العراقي على الرغم مما يمتلكه من موارد مادية وبشرية، بمفهوم أحادية الاقتصاد وجعلته يتسم بكونه ذات طابع ريعي بامتياز يعتمد بنحو مطلق على إيرادات النفط في تمويل النفقات العامة للدولة
٤. زيادة حدة العاطلين عن العمل وتحديدا بين فئة الشباب الذين يشكلون نسبة عالية من المجتمع العراقي، كان نتيجة لضعف السياسات الاقتصادية وعدم القدرة على تنمية القطاعات الاقتصادية والمالية والاستثمارية.

ثانيا: المقترحات

١. المصالحة الوطنية يمكن ان تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز السياسات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.
٢. يجب على الحكومة العراقية، ان تجد السياسات العامة المناسبة للحد من الفساد. كونه يمثل تحديا كبيرا للاقتصاد العراقي، ومعوقا حقيقيا للسياسات العامة الموجه للتنمية الشاملة.
٣. بناء السياسة المالية والنقدية على الاسس الهيكلية العلمية والاداء المبرمج المرتكز على أفضل وسائل التخطيط والتنسيق بين الوزارات المسؤولة للسير في نهج التنمية المستدامة وليس على تحقيق بعض الإجراءات الجزئية لمفاصل السياسة المالية .
٤. العمل على تحقيق الامن والاستقرار السياسي، وذلك لان السياسات الاقتصادية الفعالة تحتاج إلى بيئة أمنية مستقرة لتحقيق أهدافها
٥. التنوع الاقتصادي في العراق ليس فقط مفتاحًا للنمو الاقتصادي المستدام، ولكنه أيضًا أداة قوية لمكافحة التطرف من خلال توفير فرص عمل، وتحسين الظروف المعيشية، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.
٦. ان البيئة الاستثمارية تلعب دورًا مهمًا في الحد من التطرف العنيف من خلال توفير فرص اقتصادية واجتماعية تعزز الاستقرار وتقلل من دوافع العنف في العراق، اذ تساهم تحسينات البيئة الاستثمارية في معالجة الأسباب الجذرية للتطرف، مثل الفقر والبطالة والحرمان الاقتصادي.

المصادر

أولاً: الكتب

١. احمد جاسم جبار الياسري، *النفط ومستقبل التنمية في العراق*، ط٣، بيروت: العارف للمطبوعات، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، ٢٠١٠.
٢. احمد خالد محمود، *عناصر دعم معززات الامن الوطني العراقي*، ط١، عمان: دار زمزم للنشر والتوزيع، ٢٠١٩.
٣. أحمد مصطفى صبي، *الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري*، سوريا: دار الفكر للطباعة، ٢٠١٦.
٤. باسم عبد الهادي، *السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص*، عمان: مؤسسة فريدريش ايبرت، ص١٠،
٥. مصطفى حازم غازي، *التنمية الاقتصادية وحقوق المواطنة*، ط١، دار نشر روح الأمين، ٢٠٢٢.
٦. جلال خشيب، *دور العلوم الاجتماعية في محاربة التطرف العنيف*، تركيا: المعهد المصري للدراسات والنشر_أسطنبول، ٢٠١٧.

٧. حسين علي عبد الكرعاوي، *الدولة والقطاع الخاص في العراق جدليات التنافس والتزاحم دراسة اقتصادية للمدة ١٩٥٨_٢٠١٤*، دار الساقي للطباعة والنشر، ٢٠٢١.
٨. رياض فاضل الفيلي، *الدبلوماسية الاقتصادية والامن الوطني العراقي دراسة للفرص والتحديات*، ط١، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢٤.
٩. زين العابدين محمد عبد الحسين، *الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣: دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل*، ط١، مركز الرافدين للحوار، ٢٠١٨.
١٠. عبد الرحمن سيف سردار، *اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل*، ط١، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.
١١. عبد المجيد قدي، *المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية*، بغداد: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٣.
١٢. عدنان عبد الأمير مهدي، *السياسات العامة والتنمية البشرية المستدامة في العراق الواقع_ والتحديات_ والمستقبل*، ط١، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠٢١.
١٣. عذراء ناصر واخرون، *العراق من الحرب الى السلطوية الجديدة*، ط١، بغداد: دار مكتبة عدنان، ٢٠٢٢.
١٤. كريم سالم حسين، *الإصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ رؤية مستقبلية*، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨.
١٥. ناجي حسين علي، *الاقتصاد العراقي بين مخاطر الانهيار وتنمية مستدامة*، وزارة التخطيط، إدارة السياسات الاقتصادية والمالية، د.ت.
١٦. وليد عبد جبر الخفاجي، *مؤشرات الحرمان والتنمية المستدامة في العراق*، ط١، بغداد: دار الفراهيدي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣.
١٧. يحيى حمود حسن، *دراسات في الاقتصاد العراقي*، ط١، مطبعة الساقي للطباعة والنشر،٢٠١٢.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية

١. ستار شدهان شياع، "الاصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وافاقها المستقبلية"، أطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٥.
٢. سعدية هلال حسن التميمي، "حليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق"، أطروحة دكتوراه (منشورة)، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٥.
٣. عبد العزيز برنه، "دور السياسة النقدية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية لمجموعة من الدول مع إشارة خاصة لحالة الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠_٢٠١٨)"،

أطروحة دكتوراه (مشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، ٢٠٢٢.
٤. عدنان محمد علوان، "تقييم السياسات الاستثمارية في قطاع النفط والغاز العراق حالة دراسية"، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٢٤.

البحوث والدوريات

١. إبراهيم عبدالله محمد، "دور السياسات الاقتصادية العراقية في مواجهة الازمات"، *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية*، المجلد (٧)، العدد (١)، (٢٠٢٤).
٢. أحمد عمر الراوي، "البطالة في العراق .. الواقع وتحديات المعالجة"، *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، العدد (٢٦)، (٢٠١٠).
٣. أكرم عبد العزيز عبد الوهاب، "السياسات الاقتصادية وقدرتها في اصلاح مناخ الاستثمار في العراق بعد عام ٢٠٠٣)، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، المجلد (٢٦)، العدد (١١٧)، (٢٠٢٠).
٤. آيه علاء الدين عبد الهادي وصبحي حسون عباس، "إثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق دراسة تحليلية للمدة ٢٠٠٤_ ٢٠٢٠"، *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، المجلد (٢٠)، العدد (٧٣) ، (٢٠٢٢)؟.
٥. ثريا الخزرجي، "السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر"، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، العدد (٢٣)، (٢٠١٠).
٦. جعفر طالب الجنديل وكوثر محمد دهيم، "واقع السياسة النفطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ المشاكل والمعوقات"، *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية*، المجلد (١)، عدد خاص بالمؤتمر العلمي، (٢٠١٢).
٧. حارث حسن، "التجربة التوافقية في العراق النظرية والتطبيق"، *مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات _ الدوحة*، العدد (٢٣)، (٢٠١٦).
٨. حمدية شاكر مسلم وهديل حميد محمود، "اثار السياسة التجارية على تنوع الصادرات العراقية بعد عام ٢٠٠٣ مقارنة مع التجربة الماليزية"، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد*، المجلد (٢٤)، العدد (١٠٥)، (٢٠١٨).
٩. حيدر طالب موسى وكريم سالم حسين، "دور السياسات الاقتصادية الكلية في النمو الاقتصادي في العراق"، *مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية*، المجلد (١١)، العدد (٢)، (٢٠٢١).

١٠. خالد عبد الله عبد الستار، "الأسس الفكرية للتطرف العنيف والإرهاب في العراق (دراسة في اليات المواجهة)"، *مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت*، لعدد (٣١)، (٢٠٢٢).
١١. رنا مولود شاكر، "التطرف العنيف وانعكاسه على منظومة الامن المجتمعي العراقي"، *مجلة الدراسات السياسية والاستراتيجية، جامعة بغداد*، العدد (٤٥)، (٢٠٢٢).
١٢. عبد الجبار محمود العبيدي وعامر سامي منير، "اتجاهات السياسة الاقتصادية في العراق لما بعد عام ٢٠٠٣"، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد*، المجلد (٢١)، العدد (٨٥)، (٢٠١٥).
١٣. عبد علي كاظم وخضير عباس احمد، "السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأميركي"، *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية المالية*، المجلد (٣)، العدد (٢)، (٢٠١١).
١٤. عبير علي ناصر وسالم عواد هادي، "دور أدوات السياسية المالية لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة على وفق شروط صندوق النقد الدولي"، *مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد*، المجلد (١٤)، العدد (٤٨)، (٢٠١٩).
١٥. عصام الجلبي، "صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، في برنامج مستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال"، *أعمال ندوة دراسات الوحدة العربية حول مستقبل العراق_ بيروت*، (٢٠٠٥).
١٦. علي سعدي عبدالزهرة، "السياسات الوطنية للمكافحة التطرف في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية*، المجلد (٧)، العدد (١) عدد خاص لمؤتمر الرابع عشر، (٢٠٢٤).
١٧. علي عبد الهادي سالم، "نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق"، *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، المجلد (٤)، العدد (٩).
١٨. عمار حميد ياسين وعبير سهام مهدي، "توظيف خيارات استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف في العراق وآفاقها المستقبلية"، *مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد*، العدد (٩٥)، (٢٠٢٤).
١٩. عمار محمود الربيعي وشيماء شاكر السعدي، "واقع السياسة التجارية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وإمكانيات تطويرها"، *مجلة اهل البيت*، المجلد (١)، العدد (٣٤)، (٢٠٢٤).
٢٠. عمار محمود الربيعي وشيماء شاكر السعدي، "واقع السياسة التجارية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وإمكانيات تطويرها"، *مجلة اهل البيت*، المجلد (١)، العدد (٣٤)، (٢٠٢٤).
٢١. عمر غانم حامد وعبد الباسط علي جاسم، "رقابة الهيئات المستقلة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة في التشريع العراقي"، *مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل*، مجلد (١٦)، العدد (٥٨)، (٢٠١٣).

٢٢.لقمان عثمان عمر ولاوين رفيق احمد، "تحليل البعد المالي للمتغيرات النقدية في العراق للمدة (٢٠٠٣_٢٠٢١)"، *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، المجلد (١٩)، العدد (٦٢)، (٢٠٢٣).
٢٣.محسن حسن، "مستقبل الاقتصاد العراقي بعد داعش انفراج ام تازم"، *مجلة دراسات البيان_مركز البيان للدراسات والتخطيط*، العدد (٢)، (٢٠١٧).
٢٤.محمود محمد محمود داغر واحسان جبر عاشور، "دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في العراق للمدة ٢٠٠٤_٢٠١١"، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، المجلد (٢٠)، العدد (٧٧)، (٢٠١٤).
٢٥.مظهر محمد صالح، "السياسة المالية في العراق بين المدخل الصعب والمخرج الأمثل"، صحيفة الصباح بغداد، (٢٠٠٩/٢/٧).
٢٦.مفيد ذنون يونس، "التنمية الاقتصادية والمواطنة ودور مؤسسة الحكم"، *مجلة مركز الدراسات الإقليمية _جامعة الموصل*، العدد (١٣)، (٢٠٠٩).

رابعاً: الدساتير والقوانين

١. الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.
٢. قانون الاستثمار رقم (٢)، لسنة ٢٠١٠.
٣. قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٣١) لعام ٢٠١١.
٤. قانون هيئة النزاهة رقم (٣٠) لعام ٢٠١١.

خامساً: شبكة المعلومات العالمية

١. تقييم السياسية المالية في العراق، بحث صادر من وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، ٢٠٢٢، ص٣_٤، تاريخ الزيارة (٢٠٢٥/١/١٨)، على شبكة المعلومات العالمية، على الرابط الاتي:

https://www.mop.gov.iq/documents/economic-policies/economic-models/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%202022.pdf

٢. عصام الجلبي، النفط والصراع السياسي في العراق، تقرير منشور على موقع مركز الجزيرة للدراسات، (٢٠١٢/٤/٥)، تاريخ الزيارة (٢٠٢٥/٣/٣)، على شبكة المعلومات العالمية، على الرابط الاتي:

https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/20124512618304734Oil%20and%20the%20political%20conflict%20in%20Iraq.pdf

٣. خضير عباس النداوي، السياسة النفطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بين المحددات السياسية والابعاد الاقتصادية، بحث منشور بتاريخ (٢٠١٠/٥/١)، تاريخ الزيارة (٢٠٢٥/١/٩)، على شبكة المعلومات العالمية، على الرابط الاتي:
https://araa.sa/index.php?view=article&id=2953:2003&Itemid=172&option=com_content
٤. إبراهيم المشهداني، إثر السياسة التجارية على الاقتصاد العراقي، بحث منشور بتاريخ (٢٠٢٣/١٢/٢٠)، تاريخ الزيارة (٢٠٢٥/٢/١٢)، على شبكة المعلومات العالمية، على الرابط الاتي:
https://tareeqashaab.com/index.php/sections/newspaper-column/12463-2023-12-20-17-30-36
٥. زياد الهاشمي، الاقتصاد العراقي رحلة التعافي في زمن التحديات، بحث منشور على موقع الجزيرة نت، بتاريخ (٢٠٢٤/٥/٢٧)، تاريخ الزيارة (٢٠٢٥/٢/٢)، على شبكة المعلومات العالمية، على الرابط الاتي:
https://search.app/eUsQhrSRttV4JFLG6

٦. الموقع الرسمي لوزارة التخطيط_جمهورية العراق، تاريخ الزيارة (٢٠٢٥/٢/٥)، على شبكة المعلومات العالمية، على الرابط الاتي:
https://mop.gov.iq/

سادساً: المصادر الأجنبية

1.Szlachter, kaczorowski, Radicalization of religious minority groups and the terrorist threat, report from research on religious extremism among islam believers living in Poland, internal security, july, 2012.

2.David M. Malone,The International Struggle Over Iraq: Politics in the UN Security Council, 1980_2005 Oxford: Oxford University press, 2006.

3. P.H. Linder, International Economics ed.8 Richard, part 2, Untied State,1988.